

لا تصح صلاته^(١) ، قال عطاء^(٢) : كل من يعلم صلاته ويقف على الأرك
يجوز أن يصلي بصلاته قريباً كان أو بعيداً^(٣) ، ويقيس على
المسجد . ودليلنا قوله // عز وجل : + فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا
الْبَيْعَ^(٤) ، وظاهر الآية أن من يعلم بصلاة الإمام وهو في داره
يلزمه السعي .

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال في خبر طويل : " لو صليتم في بيوتكم لضللتكم " ^(٥) ، وهذا يدل على أن من علم بصلاة الإمام وهو في داره لا يجوز أن يصلي بصلاته إلا في موضع خصه الدليل . إذا ثبت أنه لا يجوز الاقتداء بالإمام إلا إذا كان قريباً منه ، فالشافعي قدر القرب بثلاثمائة مائة ذراع^(٦) فما دونه^(٧) . واختلفوا في الطريق

(١) انظر : فتح العزيز (١٧٨ / ٢) ، الحاوي (٤٣٣ / ٢) ، الوسيط (٢٣١ / ٢) ، التنبيه ص ٥٤ ، التهذيب (٢٨١ / ٢) ، مختصر البويطي الورقة (٨٣ / ب) ، المقنع الورقة (٦٣) ، البيان (٤٣٦ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤١١ / ٢) .

(٢) عطاء بن أبي رباح ، شيخ الإسلام ، مفتي الحرم ، أبو محمد ، المكي ، يقال : ولاؤه لبني جمح ، ولد في أثناء خلافة عثمان ، ونشأ بمكة ، قال علي بن المديني : اسم عطاء : أسلم . قال بعض أهل العلم : كان عطاء أسود ، أعور ، أفطس ، أشل ، أعرج ، ثم عمي ، وكان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث ، توفي سنة ١١٤ هـ في رمضان . انظر : سير أعلام النبلاء (٧٨ / ٥ وما بعدها) .

(٣) انظر : فتح العزيز (١٧٩ / ٢) .

(٤) سورة [الجمعة : ٩] .

(٥) الحديث ورد في صحيح مسلم بلفظ : " لو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتكم " ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب المساجد باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها (١٥٦ / ٥) . وفي سنن ابن ماجه " لو أن كلكم صلى في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتكم " .

انظر : سنن ابن ماجه ، كتاب المساجد ، باب المشي إلى الصلاة (٢٥٥ / ١) .
(٦) الذراع : وهي اليد من كل حيوان ولكنها من الإنسان من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى المعجم الوسيط (٣١١ / ١) . ومهما اختلفت مسمياته فطوله يعد

(٧) انظر : المقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات المعاصرة ص ٦٩ .
(٨) انظر : الحاوي (٤٣٣ / ٢) ، الوسيط (٢٣١ / ٢) ، التهذيب (٢٨٢ م ٢) ،

الذي أخذ منه هذا التقدير : فمنهم من قال : إنما أخذ هذا من العرف ؛ فإن المزماني ذكر في الكتاب وقوله ما تعرفه الناس قريباً ، وهذا التقدير [يعد قريباً في العادة ؛ لأن الرمية في العادة تبلغ هذا القدر] ، فقدر رمية بـ سهم يكون في حد القرب . ومنهم من قال : إنما أخذ الشافعي - رحمه الله - هذا التقدير من صلاة الخوف ؛ لأن ابن عمرو روى أن الرسول الله ﷺ جعل القوم فرقتين ، فجعل فرقة منهم في وجاه العدو ، وتتحنى مع الفرقة الأخرى وصلى بهم ركعة ، ثم إنهم جاؤوا إلى العدو فوقفوا في مقابلتهم ، وجاءت الطائفة الحارسة فصلت مع رسول الله ﷺ // الركعة الأخرى^(٢) . فالفرقتان كانتا في الصلاة والمسافة بينهما قدر ثلاثمائة ذراع ؛ لأنهم تباعدوا من العدو مقدار ما أمنوا رميهم ، فقدر البعد بين الإمام والمأموم بقدر المسافة بين الطائفتين .

د [١٠٩]

[اعتبر ثلاثمائة ذراع تحديد أم تقرب ؟]

فروع أربعة : أحدها : اعتبار ثلاثمائة ذراع تحديداً^(٣) أو تقريباً ؟ المذهب أنه تقرب ؛ لأنه أخذ ذلك من العرف ، فعلى هذا لو زادت المسافة على ثلاثمائة ذراع بقدر يسير تجوز الصلاة^(٤) ، وقال قوم : هو تحديد اعتباراً بتقدير مدة البلوغ بخمس عشرة سنة ، وإن كان // ابن أربع عشرة يقارب [ابن خمس عشرة] في العقل والكمال ، وكذلك السفر قدر بمرحلتين^(٥) وإن كان السفر إذا نقص عن

ط [١١٣] هـ [٢٠٢]

العزیز (٧٩ / ٢) ، التنبيه ص ٥٤ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٣٩٦) ، التعليقة (١٠٥٩ / ٢) .

ساقط من (ط) .

(٢) الحديث أخرجه البخاري ، باب صلاة الخوف ، انظر : فتح الباري (٤٢٩ / ٢) . ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الخوف ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٣٢٤ / ٦) .

(٣) التحديد : حدد معنى اللفظ العبارة أي وضحه وبيّنه ، وتحدّد : تعيّن . المعجم الوسيط

(١٦٠ / ١) .

(٤) انظر : المجموع (٢٥٩ / ٤) ، البيان (٤٣٧ / ٢) ، الحاوي (٤٣٣ / ٢) - (٤٣٤) ، التهذيب (٢٨٢ / ٢) ، العزیز (١٧٨ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة

(١ / ٣٩٦) ، التعليقة (١٠٥٩ / ٢) ، مختصر البويطي الورقة (١ / ٨٣) .

في (د) ، (هـ) : " يقارب ابن خمس عشرة " ، وفي (ط) : " يقارب من خمسة عشر " .

في (ط) " وذلك مسافة السفر قدر مرحلتين " .

[إذا وقف المأموم
خلف الإمام على
ثلاثمائة ذراع]

مرحلتين وجد فيه المشقة^(١).

الثاني : إذا وقف خلف الإمام على ثلاثمائة ذراع ، وصف آخر خلفهم على ثلاثمائة ذراع ، ثم بعدهم صف ثالث ورابع إلى حيث انتهى ، والمسافة بين كل صف والذي قبله هذا العدد تصح الصلاة ، وتجعل محل صف مع الذي خلفه كالإمام مع المأموم . وعلى هذا لو وقف على يمين الصف قوم على ثلاثمائة ذراع منهم أو على يسارهم فاقْتَدُوا بالإمام يجوز ، ويكون ذلك حد القرب بين المأمومين كما هو حد القرب بين الصنفين .

[وجود طريق بين
الإمام والمأموم]

الثالث : إذا كان بين الإمام والمأموم طريق يجوز الاقتداء عندنا^(٢) ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز^(٣) . ودليلنا ما روي أن أنساً كان يصلي في بيت حميد^(٤) بن عبد الرحمن بن عوف بصلاة الإمام في المسجد^(٥) ، وكان بين البيت والمسجد طريق ، وما أنكر عليه ذلك أحد .

[إذا كان بين
الإمام والمأموم
نهر]

الرابع : إذا كان بين الإمام والمأموم نهر ، فإن كان نهراً [صغيراً] لا يمنع الاستطراق^(٦) يجوز ، وإن كان نهراً واسعاً

(١) انظر : المجموع (٢٥٩ / ٤) ، البيان (٤٣٧ / ٢) ، الحاوي (٤٣٤ / ٢) ، التهذيب (٢٨٢ / ٢) ، العزيز (١٧٨ / ٢) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٤ / ب) ، روضة الطالبين (٤٦٧ / ٢) ، البيان (٤٣٩ / ٢) ، التهذيب (٢٨٢ / ٢) ، التعليق للقاضي حسين (١٠٥٩ / ٢) ، المقنع الورقة

د [٥٩٩]

(٩٣) ، مختصر البويطي الورقة (٨٣ / ب) .

(٣) انظر : المبسوط (١٩٣ / ١) ، وفيه تفصيل : إن كان بينهما طريق يمر فيه الناس ، والمراد طريق تمر فيه العجلة يمنع الاقتداء ، انظر : بدائع الصنائع (٣٦١ / ١)

(٤) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الحميري ، شيخ بصري ثقة عالم ، حدث عن أبي هريرة وأبي بكرة الثقفي ، وابن عمر ، وحدث عنه ابن بريده وابن سيرين وجماعة ، قال العجلي : تابعي ثقة .

انظر : سير أعلام النبلاء (٢٩٣ - ٢٩٤) ، شذرات الذهب (١١١ / ١) .

(٥) الأثر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٨ / ٣) ، كتاب الصلاة في باب المأموم يصلي خارج المسجد بصلاة الإمام وليس بينهما حائل . وعبد الرزاق في المصنف

(٢٣١ / ٣) .

(هـ) : " معتبراً " .

(٦) الاستطراق بين الصفوف أي الذهاب بينها ، استفعال من الطريق ، وفي القدروي : من غير أن يستطرق نصيب الآخر أي يتخذ طريقاً . انظر : المغرب (٢٠ / ٢) ، واستطرق إلى الباب ونحوه : سلك الطريق إليه . المعجم الوسيط (٥٥٦ / ٢) .

ولكن الماء فيه قليل ؛ بحيث يمكن الوقوف فيه ، ولم يزد البعد على ثلاثمائة ذراع يجوز^(١) ، وإن كان الماء كثيراً فوجهان: أحدهما: يجوز قياساً على مسألة البعد على ما سنذكر^(٢) . والثاني: لا يجوز إلا أن يكون هناك قنطرة^(٣) ، ويخالف مسألة السفينة^(٤) ؛ لأن البحر جعل [كالبر] في الحكم^(٥) ، فأما النهر القاطع بين جانبيه [حصل] له حكم البر ، وهذه طريقة من حمل الأمر على مكان الاستطراق [مع القرب] وسنذكره^(٦) .

الثالثة : إذا أراد أن يصلي مع الإمام في المسجد ، // فليس يعتبر القرب في صحة الاقتداء ؛ ولكن المعتبر [العلم بصلاة] الإمام^(٧) ، بعدت المسافة أو قربت ؛ لأن جميع المسجد في الحكم كالشيء الواحد ؛ ولهذا إذا كان للمسجد الكبير إمام راتب فصلى^(٨) في زاوية منه ، يُكره لقوم آخرين أن يصلوا في زاوية أخرى جماعة بغير إذنه كالمسجد الصغير [سواء]^(٩) وهو مبني للصلاة ، فكان نفس المكان جامعاً بينهما^(١٠) .

(١) روضة الطالبين (٤٦٦ / ١) ، التهذيب (٢٨٢ / ٢) ، العزيز (١٨٤ / ٢) ، التعليقة (١٠٦١ / ١) ، مختصر البويطي الورقة (٨٣ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤٠٥ / ٢) .

(٢) انظر المسألة السادسة من هذا الفصل .
(٣) قنطرة : القناطر جمع قنطرة ؛ وهي الجسر . المطلع على أبواب المقنع (٢١٩ / ١) .

وقال في المعجم الوسيط (٧٦٢ / ٢) : القنطرة : هي جسر متقوس مبني فوق النهر يعبر عليه ، والجمع قناطر .

(٤) مسألة السفينة انظرها في المسألة الثانية عشرة من هذا الفصل .

(٥) في (د) ، (ط) : " كالبحر " .

(٦) إذا كان واسعاً ، وإذا كان ضيقاً .

(٧) في (د) ، (هـ) : " ما جعل له " ، وفي (ط) ، (هـ) : " حصل " .

(٨) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٩) انظر المسألة العاشرة من هذا الفصل .

(١٠) في (ط) : " المعتبر بصحة الإمام " ، وفي (د) ، (هـ) : " العلم بصلاة الإمام " .

(١١) في (ط) : " يصلي " ، وفي (د) ، (هـ) : " فصلي " .

(١٢) ساقطة من (د) .

(١٣) قال الرافعي : مما يجب معرفته أن العلم بالأفعال الظاهرة من صلاة الإمام مما لا بد منه ، اتفق عليه الأصحاب وحكوه عن نص الشافعي ، وجهوه بأنه لو لم يعلمها لكانت صلاته موقوفة على صلاة من لا يمكن من متابعتها . ثم العلم قد يكون

[لو وقف الإمام
على سطح
المسجد والمأموم
في المسجد أو
بالعكس]

فروع أربعة : أحدها : لو وقف الإمام على سطح المسجد والمأموم في المسجد أو بالعكس من ذلك يجوز ، حتى لو وقف أحدهما على منارة في المسجد [أو] على سطح المسجد ، والثاني في بئر [في المسجد وكان يعلم بصلاة الإمام [في المسجد]] ويقف على الأركان ، تصح الصلاة^(٤) ؛ لما روي أن أبا هريرة صلى فوق سطح المسجد بصلاة الإمام في المسجد^(٥) .

[حكم الاقتداء
إذا كانت المساجد
متصلة مفتوحة
إلى بعضها]

الثاني : إذا كانت مساجد متصلة مفتوحة بعضها إلى بعض ، فوقف الإمام في واحد والمأموم في آخر ، وكان في المسجد بيت ، فوقف أحدهما في البيت والآخر خارج البيت واقتدى ، صح^(٦) ؛ لما ذكرنا أن المسجد جامع بينهما^(٧) // ، فلا يعتبر معه [جامع] آخر

هـ [١٢٠٣]

[لو وقف
الإمام في مسجد
والمأموم في آخر
وبينهما طريق]

الثالث : لو وقف الإمام في مسجد والمأموم في مسجد آخر وبينهما طريق واقتدى به ، لا يجوز على ظاهر المذهب^(٩) ؛ إلا أن

بمشاهدة الإمام ، أو بمشاهدة بعض الصفوف ، وقد يكون بسماع صوت الإمام أو صوت المترجم ، وقد يكون بهداية غيره وإن كان أعمى أو أصم .
انظر : العزيز (١٧٦ / ٢) ، الحاوي (٤٣٢ / ٢) ، البيان (٤٣٣ / ٢) ،

ص ٢٠١ ، مختصر البويطي الورقة (٧ / ٨٣) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٣٩٥) ، التعليقة (١٠٥٩ / ٢) ، المقنع الورقة (٦٣) .

✗ (أو) ساقطة من (د) .

✗ ساقطة من (هـ) .

✗ ساقطة من (د) .

(٤) انظر : الأم (٣٠٢ / ١) ، الوسيط (٢٣٣ / ٢) ، فتح العزيز (١٧١ / ٢) ، التهذيب (٢٨١ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٦٤ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٣٩٥) ، التعليقة للقاضي حسين (١٠٥٨ / ٢) ، المقنع الورقة (٦٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٣٩٧ / ٢) .

(٥) أخرجه البيهقي بإسناد فيه صالح مولى التوأمة في السنن الكبرى (١١١ / ٣) . وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٢٣ / ٢) . وذكره ابن حجر في فتح الباري (٤٨٦ / ١) .

(٦) انظر : روضة الطالبين (٤٦٥ / ١) ، فتح العزيز (١٧٧ / ٢) ، التعليقة للقاضي حسين (١٠٥٩ / ٢) ، الوسيط (٢٣١ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٣٩٥) .

(٧) باعتبار أنها متصلة مع بعضها أو مفتوحة بعضها إلى بعض .

✗ في (د) ، (هـ) : " جامع " ، وفي (ط) : " بجامع " .

(٩) انظر : فتح العزيز (١٧٨ / ٢) ، الوسيط (٢٣١ / ٢) ، التعليقة (١٠٦٠ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٩٥ / ب) .

تكون الصفوف متصلة ؛ لأن أحد المسجدين منفرد عن الآخر ؛ ولهذا لو صلى في أحد المسجدين بالجماعة ، لا يكره إقامة الجماعة في المسجد الآخر .

[لو كان أحد
المسجدين متصلاً
بالآخر وبينهما
باب] ١١٦

الرابع : لو كان أحد المسجدين متصلاً بالآخر ، إلا أن بينهما حائطاً أو باب مسجد يفتح // إلى درب آخر ، فوقف الإمام في [واحد] ، والمأموم في آخر فاقتدى به ، لا تصح الصلاة وإن كان يعلم بصلاته^(٢) ؛ لما ذكرنا أن كل مسجد منفرد عن الآخر^(٣) .

[وقوف المأموم
خارج المسجد]
ط [١١٤ ب]

الرابعة : [لو] وقف الإمام في المسجد ، والمأموم خارج المسجد ، وبينهما حائل يمنع الاستطراق // والمشاهدة ، فاقتدى به ، لا تصح الصلاة عندنا^(٥) وإن كان قريباً من الإمام ، قال مالك : تصح صلاته بصلاة الإمام إلا في الجمعة^(٦) . ودليلنا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد " ، وروي أن نسوة أرثن الصلاة في حجرة عائشة مع الإمام ، فقالت لهن

❖ في (ط) : [في المسجد] وفي (د) ، (هـ) : [في واحد] .

(٢) انظر : المحرر ص ٢٠٤ ، روضة الطالبين (١ / ٣٩٣) ، مغني المحتاج (١ / ٤٩٨) ، التعليقة (٢ / ١٠٦٠) .

(٣) باعتبار أن كل مسجد له حكم خاص به .

❖ ساقطة من (د) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (٣ / ٤٤) ، الوسيط (٢ / ٢٣٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٠٧) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٨) ، البيان (٢ / ٤٣٥) ، المحرر ص ٢٠٥ ، المقنع الورقة (٦٣) ، التعليقة (٢ / ١٠٦١) ، والقاعدة في التنبيه ص ٥٤ : إذا منع الاستطراق دون المشاهدة قيل : يجوز ، وقيل : لا يجوز ، وإذا منع الاستطراق والمشاهدة لا تصح صلاته .

(٦) انظر : المدونة (١ / ١٧٦) . ومذهب الإمام مالك فيمن صلى بصلاة الإمام في المسجد وهناك حائل يمنع الاستطراق والمشاهدة قال في إحدى الروايتين عنه : لا تصح ، وقال بالجواز إذا كان للدور كوى أو مقاصير يرون منها الإمام . وفي الرواية الأخرى قال : تصح مع الكراهة ، وصححه مطلقاً إذا كانوا يسمعون الإمام .

: " لا تصلين بصلاة الإمام في المسجد ؛ فإنكن دونه في حجاب " (١)
 فأمّا إذا كان الحائض
 يمنع الاستطراق ؛ ولكن لا يمنع المشاهدة مثل الشباك (٢) ، فهل
 صح
 أم لا ؟ فيه وجهان (٣) : أحدهما : يصح ؛ لوجود القرب والمشاهدة ،
 [ولأن] الاستطراق لا يعتبر به ، ألا ترى أن في الصحراء إذا
 كان البعد بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع لا يجوز الاقتداء والاستطراق
 ممكن . والثاني : لا يصح ؛ لأن الحائض موجود ، ولا اعتبار بالمشاهدة ؛
 فإنه لو وقف على أكثر من ثلاثمائة ذراع لا يصح الاقتداء مع وجود
 المشاهدة .

[موقف المأموم
 في الصحراء]

الخامسة : إذا كان المسجد في الصحراء ، أو ليس للمسجد حائط
 في محاذاة القبلة ، فكان إذا وقف المأموم خلفه في الصحراء يرى
 الإمام ، أو كان له حائط إلا أن فيه باباً وكان يرى الإمام من الباب ،
 فوقف واقتدى به على ثلاثمائة ذراع [يجوز] ؛ لأن الاقتداء على
 القرب جائز [في] الصحارى (٧) ، وفي المسجد جائز من غير
 اعتبار القرب ؛ لكونه مكان العبادة ، فإن اعتبرنا مكان الإمام [

(١) الأثر في السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الصلاة ، باب المأموم يصلي خارج المسجد
 بصلاة الإمام وبينهما حائل (٣ / ١١١) .

(٢) الشباك : النافذة تشبك بالحديد أو الخشب ، والنافذة مطلقاً . المعجم الوسيط
 (١ / ٤٧١) .

(٣) انظر : البيان (٢ / ٤٣٦) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٨) ، الحاوي (٢ / ٤٣٤) ،
 (المحرر ص ٢٠٥ ، المقنع الورقة (٦٣) ، حلية العلماء (١ / ٢٣٥) .

ساقط من (هـ) .

ساقط من (د) ، (ط) .

في (ط) (على) .

(٧) انظر : الحاوي (٢ / ٤٣٥) ، البيان (٢ / ٤٣٦) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٥) ،
 (الوسيط (٢ / ٢٣١) ، التهذيب (٢ / ٢٨١) ، فتح العزيز (٢ / ١٧٨) ،
 الإبانة الورقة (٤٤ / ب) ، مختصر البويطي الورقة (٨٣ / ب) ، المقنع الورقة
 (٦٣) ، حلية العلماء (١ / ٢٣٦) ، التعلّيق (٢ / ١٠٥٩) ، التعلّيق لأبي الطيب
 الطب

ري ،

تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٠٣) .

اقتضى [١] الجواز مع البعد ، وإن اعتبرنا مكان المأموم يقتضي الجواز مع القرب ، فصحبنا الاقتداء ، // فأما إذا زادت المسافة على ذلك لا يجوز ؛ لأن اعتبرنا —————
 [موضع] [٢] المأموم يقتضي المنع ، فغلبنا المانع . وعلى هذا لو كان المسجد مكشوفاً من جهة القبلة ، أو لم يكن مكشوفاً ؛ ولكن كان في الحائط باب فوقف الإمام قدام المسجد على ثلاثمائة ذراع // واقتدى به جاز ، وهكذا لو كان الإمام في المسجد وخلفه الصف والمسجد ليس له حائط من يمين القبلة أو يسارها ، فوقف إنسان خارج المسجد في محاذاة الصف وبينه وبين الصف ثلاثمائة ذراع يجوز كما ذكرنا في الصحراء //

د [٢٣ ب]

فرع : المسافة من أي موضع تعتبر فيه وجهان (٣) : أحدهما : تعتبر من المسجد إن لم يكن له فناء - وهو حريمه وموضع مرافقه (٤) ؛ كـ
 [البلح] [٥] ومصب [المرازيب] [٦] - ، ومن الفناء إن كان له فناء ، وعليه يدل ظاهر نص الشافعي - رحمه الله - ؛ فإن المزني ذكر في الكتاب : فيصلي منقطعاً عن المسجد أو فناءه على قدر مائتي ذراع أو ثلاثمائة ذراع (٧) ، ووجهه أن المسجد [أو فناءه] [٨] مكان الصلاة ، [فيجعل] [٩]

[من أين تعتبر
المسافة بين
الإمام والمأموم ؟
د [٢٣ ب]

في (هـ) : " اقتضى " ، وفي (د) ، (هـ) : " اعتبرنا " .

في (هـ) : " موضع " ، وفي (د) ، (ط) : " موقف " .
 (٣) انظر : روضة الطالبين (٤٦٨ / ١) ، التهذيب (٢٨٢ / ٢) ، فتح العزيز (١٧٩ / ٢) ، البيان (٤٣٥ / ٢) ، الإبلانة الورقة (٤٤ / ب) ، المقنع الورقة (٦٣) ، التعليقة (١٠٦٢ / ٢) .
 (٤) المرفق ما يرتفق به وينتفع ويستعان ، ومنه مرافق المدينة ومرافق الدار المعجم الوسيط

(٣٦٢ / ١) .
 في نسخة (ط) : " البرج " .
 في نسخة (ط) : " الميزاب " ، وفي المعجم الوسيط : " الميزاب " هو [المرزاب]

(٣٤١ / ١) .
 (٧) انظر : مختصر المزني ص ٢٣ .

ساقطة من (د) .
 في (ط) : " فيحصل " .

القرب منه كالقرب من المصلي . والوجه الثاني : تعتبر المسافة بينه وبين الإمام إن لم يكن خلفه صف ، وإن كان خلفه قوم فمن آخر الصفوف ؛ لأنه [إنما] يصلي بصلاة القوم فيعتبر القرب منهم .

السادسة : إذا كان المسجد في البنيان ، وباب منه مفتوح [في]

[إذا وقف
الإمام في المسجد
والماموم أهل الدار
ط [١١٥] ب]

دار إنسان عن يمين القبلة أو يسار القبلة ، فوقف الإمام في المسجد والمأموم في الدار ، إن كان الصف متصلاً من المسجد إلى الدار اتصال المناكب^(٣)؛ بحيث لم يكن في الصف فرجة تسع لموقف رجل ، فلا خلاف أن صلاة كل من يتصل بالصف في الدار صحيحة^(٤) ، فأما إن لم يتصل الصف ، فالمزني حكى في المختصر أنه لا يجوز ، فقال : وإن صلى في دار قرب المسجد لم يجز حتى يتصل بالصف^(٥) ، ونكر أبو عبيد الله الطبري^(٦) في الإفصاح^(٧) أنه إذا كان البعد بينه وبين الصف مقدار ثلاثمائة وكان يشاهد الصف يجوز^(٨) ، وقاس // هذه المسألة على ما لو كان

(ط) في (ط) : " إلا " .

(هـ) في (هـ) : " إلى " .

(٣) المنكب : مجتمع رأس العضد والكتف والجمع مناكب . المعجم الوسيط (٢ / ٩٥٠) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٤ / ب) ، فتح العزيز (١٨٤ / ٢) ، الحاوي (٢ / ٤٣٧) ، البيان (٤٣٧ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٦٩ / ١) ، التعليقة (٢ / ١٠٦٠) ، مختصر البويطي الورقة (٨٣ / ب) .

(٥) انظر : مختصر المزني ص ٢٣ .

(٦) الحسن بن القاسم الطبري الشافعي ، أبو علي ، وقيل : الحسين ، فقيه أصولي متكلم ، سكن بغداد ودرس فيها ، وتوفي فيها سنة ٣٥٠ هـ ، من مؤلفاته الإفصاح في فروع الفقه الشافعي ، وقال عنه في طبقات الشافعية : عزيز الوجود ، والعدة في عشرة أجزاء ، والمححر في الخلاف وغيرها ، وهو أول من صنف في الخلاف .

انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١٢٧ / ١) ، معجم المؤلفين (٣ / ٢٧٠) ، شذرات الذهب (٣ / ٣) .

(٧) الإفصاح في فروع الفقه الشافعي ، وهو شرح على مختصر المزني ، متوسط عزيز

الوجود ، انظر : طبقات الشافعية لابن شهبه (١٢٨ / ١) .

(٨) انظر : البيان (٤٣٧ / ٢) ، العزيز (١٨٤ / ٢) .

المسجد في الصحارى يجوز لمن يشاهد الإمام أن يقتدي به على //
 القرب ، وحمل قول الشافعي - رحمه الله - : حتى [يتصل] ~~(١)~~
 الصف على القرب من الصف ، والصحيح هو الأول ^(٢) ، ووجهه أن
 الحكم ليس يدور على مجرد القرب ، فإنه لو كان بينه وبين الإمام
 حائط لا يصح الاقتداء مع وجود القرب ، وفي المسجد يجوز مع
 البعد ، د ، و ل يس
 [يدور] ~~(٣)~~ على مجرد الاستطراق و [لا] ~~(٤)~~ المشاهدة ، فإنه لو
 زادت المسافة على ثلاثمائة في الصحارى ، لا يجوز الاقتداء مع
 وجود الاستطراق والمشاهدة ، وبالعكس لو وقف الإمام في المسجد
 والمأموم على السطح يجوز و [إن] ~~(٥)~~ لم يوجد الاستطراق
 والمشاهدة ، وإذا بطل الطريقان ^(٦) دل على أن الاعتبار بالأماكن ؛
 والأماكن ثلاثة ^(٧) : صحراوية ، [أو] ~~(٨)~~ أبنية متخذة للعبادة ؛ وهي
 الم ساجد ، [أو] ~~(٩)~~
 أبنية متخذة للارتفاع ؛ وهي الدور والبيوت ، والمعتبر في
 الصحارى القرب ~~(١٠)~~ ، ثم في الأماكن المبنية للعبادة ، [فنزلنا] ~~(١١)~~
عن هذه الدرجة
 التي هي القرب ، واعتبرنا [مرتقى] ~~(١٢)~~ العلم ، ففي الأماكن المبنية
 للرفق وجب أن نرتقي عن هذه الدرجة ، فلا يكتفي بالقرب ؛ ولكن
 يعتبر الاتصال .

فروع ثلاثة على ظاهر المذهب ^(١٣) : أحدها : إذا كان للباب

[إذا كان للباب
 عتبة صغيرة أو
 عريضة]

هـ [٢٠٤ - ١]

~~(١)~~ في (د) : " يصل الصف " .

(٢) إذا لم تتصل الصفوف يجوز الاقتداء .

~~(٣)~~ ساقطة من (د) ، (ط) .

~~(٤)~~ ساقط من (هـ) .

~~(٥)~~ ساقط من (هـ) .

(٦) الطريقان : الأول : أن الحكم لا يدور على مجرد القرب . والثاني : الحكم لا يدور

على مجرد الاستطراق ولا المشاهدة .

(٧) انظر : الوسيط (٢ / ٢٣١ - ٢٣٢) .

~~(٨)~~ ساقط من (هـ) .

~~(٩)~~ ساقط من (هـ) .

~~(١٠)~~ في (د) : " العرف " .

~~(١١)~~ في (د) : " وقولنا " .

~~(١٢)~~ ساقطة من (د) .

(١٣) ظاهر المذهب : إذا لم تفصل الصفوف يجوز الاقتداء .

عتبة^(١) ، فإن كانت عتبة صغيرة لا تسع لموقف رجل فلا يجعل ذلك فصلاً ، وإن كانت عريضة تسع لموقف رجل ، فإن وقف عليها رجل // فلا كلام ، فإن لم يكن على العتبة أحد ؛ ولكن وقفوا خارج العتبة ، فإن كان بين الواقف خارج المسجد وبين المسجد فرجة تسع لرجل ، فلا يصح الاقتداء ، وإن كان واقفاً بجانب المسجد ولم تكن فرجة فوجهان بناء على أن [القرب] من المسجد يعتبر [من] المصلي وقد ذكرناه ، فإن قلنا : المعتبر القرب من المسجد فيجوز ، وإن اعتبرنا من المصلين فلا يجوز^(٤) .

[لو كان الباب مفتوحاً إلى المسجد في محاذة القبلة ، والإمام في المسجد ، والمأموم في الدار واقتدى به]

الثاني : لو كان الباب مفتوحاً إلى المسجد في محاذة القبلة ، والإمام يصلي في // المسجد // ، فوقف إنسان في الدار واقتدى به ، فعلى طريقة أبي علي يجوز على شرط اعتبار القرب^(٥) ، وعلى ظاهر

ط [١١٦]
د [٦١]

المذهب المعتبر اتصال الصف^(٦) ؛ وذلك بأن يكون بين المصلي في المسجد والمصلي في الدار مقدار ما يكون بين الصفين في العادة ، وذلك من ذراعين إلى ثلاثة ، فإن زادت المسافة بين المصلي في الدار وبين المصلي في المسجد على ما يكون بين الصفين ؛ ولكن المسافة بينه وبين المسجد هذا القدر ، فوجهان بناء على أن القرب من المسجد هل يجعل كالقرب من المصلي ، وقد ذكرناه^(٨) .

(١) العتبة : خشبة الباب التي يوطأ عليها . المعجم الوسيط (٢ / ٥٨٢) .

(٢) في (ط) : " القريب " .

(٣) في نسخة (ط) ، (هـ) : " من " ، وفي (د) : " أم " .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٥ / ١) ، البيان (٢ / ٤٣٨) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٧) ، التهذيب (٢ / ٢٨٥) ، الوسيط (٢ / ٢٣٢) ، التعليقة (٢ / ١٠٦٠) .

(٥) انظر : فتح العزيز (٢ / ١٨١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٠٦) ، حلية العلماء (١ / ٢٣٦) .

(٦) انظر : فتح العزيز (٢ / ١٨٠ - ١٨١) ، التهذيب (٢ / ٢٨٣) ، التعليقة للقاضي حسين (٢ / ١٠٦١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٠٦) .

(٧) في نسخة طوبقو : " المصلين " .

(٨) انظر المسألة الرابعة من هذا الفصل .

[لو كان الباب
مفتوحاً من
المسجد إلى دار
إنسان من ناحية
القبلة]

الثالث : لو كان الباب مفتوحاً من المسجد إلى دار إنسان من ناحية القبلة ، فوقف الإمام في الدار والمأموم في المسجد ، فعلى طريقة أبي علي الطبري المعتبر القرب كما ذكرنا في الصحراء ^(١) ، وعلى ظاهر المذهب المعتبر اتصال الصف ، [أو] ^(٢) القرب من المسجد ^(٣) على ما ذكرنا في الصورة قبلها ، فإن كان بين الإمام والمأموم مـا بـين الصـفـين جاز ، وإن زاد ما بينهما على هذا القدر ، إلا أن بين المسجد والإمام مقدار ما يكون بين الصفين ، فعلى الوجهين ^(٤) .

[إذا أرادوا أن
يصلوا جماعة في
دار إنسان]

السابعة : إذا أرادوا أن يصلوا جماعة في دار إنسان ، فإن وقف [المأمومون] ^(٥) في الصحراء ، و [الإمام] ^(٦) في الصحن ، فالأقـتـداء

جائز ^(٧) على شرط القرب كما في الصحراء ، وهكذا لو وقفوا كلهم في بيت أو صفة ، فالحكم على ما ذكرنا ^(٨) ؛ لأن المكان واحد ، فأما إذا اختلف المكان ، فوقف الإمام في الصفة ، والمأموم في الصحن ، أو في بيت خلف الصف ، فعلى طريقة أبي علي الطبري المعتبر القرب المشروط في الصحارى ، وعلى ظاهر المذهب يعتبر ^(٩) أن لا يكون بينه وبين الصف فرجة تسع الرجل . وعلى هذا لو دخل الصف من المسجد إلى دار إنسان ووقف قوم خلفهم ، كان حكم

(١) انظر : البيان (٢ / ٤٣٧) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٠٦) ، حلية العلماء (١ / ٢٣٦) .

^(٢) في (هـ : " أو " ، وفي (ط) ، (د) : " في " .

(٣) انظر : البيان (٢ / ٤٣٧) ، الحاوي (٤٣٧) ، فتح العزيز (٢ / ١٨١) ، التعليقة

(٢ / ١٠٦١) .

(٤) الوجهان : ١ - يصح ؛ لاتصاله بالمسجد . ٢ - لا يصح ؛ لانفصاله عن الصف .

^(٥) في (د) ، (ط) : " الإمام " .

^(٦) في (د) ، (ط) : " المأمومين " .

(٧) انظر : البيان (٢ / ٤٣٨) ، فتح العزيز (٢ / ١٨٠) ، التهذيب (٢ / ٢٨١) ، كفاية الأخيار ص ٢٢٢ .

(٨) جواز الاقتداء .

(٩) المثبت في المتن كما ورد في (د) ، (ط) ، ونسخة (ط) جاء فيها : " لا يجوز الاقتداء إلا بأن يتصل الصف ، وذلك بأن يكون بينهم وبين الإمام أو الصف الذي وقفوا قدامهم مقدار ما يكون بين الصفين ، وإن زاد على ذلك لا يجوز ، وعلى هذا لو وقف المأموم في بيت عن يمين // [١١٦ - ب] الصف أو يساره فعلى طريقة أبي علي المعتبر القرب المشروط في الصحارى " .

الصف مع من خلفهم حكم الإمام مع المأموم ، فإن وقف قوم منهم
 قدام الصف كـ _____ أن الحكم _____
 [١٠٦٢] د فيهم كالحكم في المأموم // إذا تقدم الإمام ^(١) .

الثامنة : إذا وقف الإمام في دار في الصحراء والمأموم خلفه
 وبينهما باب ، فالحكم على ما ذكرنا على طريقة أبي علي يعتبر أن
 لا تزيد المسافة على ثلاثمائة ذراع ^(٢) ، وعلى ظاهر // المذهب
 يعتبر أن لا تزيد المسافة على ما يكون بين الصفيين ^(٣) . ووجهه أن
 اعتبر _____
 موقف الإمام يقتضي [حكم] اتصال الصف ، واعتبار موقف
 [المأموم] يقتضي اعتبار [القرب ، والعبادة] يحتاط فيها ،
 [فغلبنَا] حكم موقف الإمام على سبيل الاحتياط . وعلى هذا لو
 كان الباب [من جهة القبلة] ، والإمام في الصحراء والمأموم في
 الدار ، فالحكم على ما ذكرنا ^(٤) . وهكذا إن كان الباب عن يمين
 القبلة أو [يسارها] ، والإمام في الدار والقوم خلفه ، فوقف واحد
 خارج الدار ، فالحكم على ما مضى ^(٥) .

(١) انظر : روضة الطالبين (١ / ٤٦٦ - ٤٦٧) .

(٢) انظر : البيان (٢ / ٤٣٧) .

(٣) انظر : البيان (٢ / ٤٣٧) ، المحرر ص ٢٠١ ، الوسيط (٢ / ٢٣١) ، شرح
 المقدمة الحضرية ص ٣٤٤ ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٨) ، التهذيب (٢ /
 ٢٨٢) .

(٤) ساقطة من (هـ) .

(٥) في (د) : " الإمام " ، ولعل الصواب ما جاء في نسخة (ط) ، (هـ) :
 " المأموم " .

(٦) في (د) : " الفوت في " ، والصواب ما جاء في نسخة (ط) ، (هـ) :
 " القرب والعبادة " .

(٧) في (هـ) : " فغلبنَا " ، وفي (ط) ، (د) : " قتلنا " .

(٨) في (هـ) : " من جهة القبلة " ، وفي (ط) ، (د) : " في جهة " .

(٩) اعتبار عدم زيادة المسافة على ما يكون بين الصفيين .

(١٠) في نسخة (ط) : " أو يسارة " .

(١١) انظر : روضة الطالبين (١ / ٤٦٧) ، شرح المقدمة الحضرية ص ٣٤٣ ،

[صلاة الإمام في
مكان أعلى من
المأموم أو العكس]

التاسعة : السنة أن يقف الإمام والمأموم على أرض واحدة ، لا يكون موقف أحدهما أعلى من موقف الآخر ، فإن [وقف] ~~❌~~ المأموم على مكان أعلى من موقف إمامه كره ذلك ، فأما الإمام إذا وقف على الموضع العالي ، إن قصد تعليم القوم كيفية الصلاة جاز ^(٢) ؛ لما روى سهل بن سعد ^(٣) أن الرسول ﷺ لما عمل له المنبر صعد المنبر ، واستقبل القبلة ، فكبر ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم نزل القهقري فسجد ، ثم صعد فقرأ ، ثم ركع ، ثم رجع القهقري فسجد ، ثم قال : " أيها الناس ، إنما صَنَعْتُ هَكَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي " ^(٤) // ، فأما إذا كان لا يريد التعليم يكره ذلك ؛ لما روى أن حنيفة صلى على مكان مرتفع فسجد عليه ، فجنبه ابن مسعود فتابعه حنيفة ، فلما قضى الصلاة قال ابن مسعود : " أليس قد نهي عن هذا ؟! فقال حنيفة : ألم ترني بايعتك ؟! " ^(٥)

ط [١١٧]

[لو وقف الإمام
في المسجد
والمأموم على
سطح دار عن
يمينه أو شماله]

العاشرة : لو وقف الإمام في المسجد ، والمأموم على سطح دار عن يمينه أو شماله مع الصف ، فإن كان [علو] ~~❌~~ السطح يحاذي [رأس] ~~❌~~ الواقف في المسجد رُجِّل الواقف // على السطح ، ولم يكن بين الواقف على السطح والواقف في المسجد فرجة تسع

د [١٢٢ ب]

ص ٢٠٣ ، الحاوي (٤٣٤ / ٢) ، فتح العزيز (١٨٠ / ٢) .
~~❌~~ في نسخة (ط) : " وقع " ، والصواب " وقف " كما ورد في (د) ، (هـ) .
(٢) انظر : الأم (٣٠٤ / ١) ، البيان (٤٣٩ / ٢) ، الوسيط (٢٣٣ / ٢ - ٢٣٤) ، الحاوي (٤٣٣ / ٢) ، التهذيب (٢٨٠ / ٢) ، المقنع الورقة (٦٥) ، مختصر البويطي الورقة (٨٤ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤٦١ / ٢) .

(٣) سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الأنصاري الساعدي ، من مشاهير الصحابة ، كان اسمه حزناً فغيره النبي ، توفي النبي وعمره خمس عشرة سنة وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة سنة ٩١ هـ ، قال الواقدي : عاش مائة سنة .
انظر : الإصابة (٣٠٠ / ٣) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري ، كتاب الجمعة ، باب الخطبة على المنبر ، انظر : فتح الباري

(٢ / ٣٩٧) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب جواز الخطوة في الصلاة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٣٣ / ٥) .

(٥) الأثر أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الإمام يقوم في مكان أرفع من القوم (٢ / ٢١٦) . والبيهقي في السنن الكبرى (٣ / ١٥٤) .

~~❌~~ في نسخة (ط) ، (هـ) : " علو " ، وفي (د) : " على " .
~~❌~~ في نسخة (ط) : " برأس " .

لوقوف رجل ، فالإقتداء صحيح ، وإن كان بينه وبين الواقف فرجة ، نظرنا ؛ فإن كان الواقف على السطح على طرف السطح ولم يكن بينه وبين المسجد فرجة ؛ وإنما [كان] الواقف في المسجد متباعداً عن الحائط ، فعلى وجهين^(١) بناء على أن القرب من المسجد هل يجعل كالقرب من الصف وقد ذكرناه ، فأما إذا كان الذي على السطح متباعداً على طرفه بقدر موقف رجل ، لا يصح الاقتداء ، هذا ظاهر المذهب ، وعلى طريقه يعتبر القرب على ما ذكرنا في الصحراء

[ثانياً] . فأما إذا كان السطح أعلى من ذلك [إن] لم يقف على طرف السطح لا يجوز ، إلا على طريقة من يعتبر القرب والمشاهدة ، وإن وقف على طرف السطح فعلى ما ذكرنا من الوجهين في اعتبار القرب من المسجد .

فروع ثلاثة : أحدها : [إن] كان السطح خلف المسجد ، فإن كان [علو] السطح بقدر قامة ، والذين في المسجد وقفوا بجانب الحائط ، ولم يكن بين الواقف على السطح والواقف في المسجد إلا ما يكون بين الصفين ، فالإقتداء صحيح ، وإن لم يكن بجانب الحائط مصلًى ؛ ولكن وقف [المأموم] قريباً من المسجد // فعلى ما ذكرنا . وهكذا لو كان السطح من جملة القبلة والإمام على السطح ، فإن لم يزد البعد بينهما على ما يكون بين الصفين فيجوز ، وإن // زاد البعد بينهما على هذا القدر وبين الإمام وبين المسجد مقدار ما

[إذا كان السطح
خلف المسجد]

(١) " كان " ساقطة من نسخة (ط) .
(٢) انظر : التهذيب (٢ / ٢٨٣) ، فتح العزيز (٢ / ١٨١) ، العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي ، والأصحاب (١ / ٢٨٤) .
(٣) في نسخة (ط) : " ثانياً " ، وهي ساقطة من نسخة دار الكتب .
(٤) " إن " ساقطة من نسخة (ط) .

(٥) في نسخة (ط) : " لو " .
(٦) " علو " ساقطة من (د) .
(٧) في نسخة (ط) ، (هـ) : " بجانب " ، وفي (د) : " تحت " ، في (د) ، (ط) كلمة زائدة بعد الحائط : " مصلًى " .
(٨) في (هـ) : " المأموم " ، وفي (د) ، (ط) : " الإمام " .

يكون بين الصفيين ، فعلى وجهين^(١) .

[إذا كان الإمام
يصلي في دار أو
في الصحراء أو
بجنبه سطح]

الثاني: إذا كان الإمام يصلي في دار، أو في الصحراء، [أو
بجنبه] سطح ، فوقف عليه إنسان فاقتردى به ، إن كان [علو] سطح
السطح بقدر قامه الرجل ولم يكن بينه وبين الواقف على الأرض
فرجة

[يجوز ، وإن كان] بينهما فرجة فعلى ظاهر المذهب لا يجوز ،
فأما إذا كان السطح عالياً ، فقد نقل المزملي - رحمه الله - : فأما في
علوها فلا تجزئ بحال ؛ [لأنها بائنة] من المسجد ، وعلى
طريقة مـ ن يعتبر

مجرد // المشاهدة مع القرب حتى يجوز الاقتداء إذا كان بين الإمام
والمأموم شباك يجوز الاقتداء هاهنا^(٢) .

الثالث : إذا وقف الإمام على سطح ، والمأموم على سطح آخر ،
وبينهما درب ، إن كان عرض الدرب ضيقاً ، بحيث لا يمنع
الاستطراق، يجوز الاقتداء ، وإن كان واسعاً فعلى ما ذكرنا من
الوجهين في النهر الواسع^(٣) .

الحادية عشرة : إذا [كانوا] أصحاب خيم [في الصحراء

(١) انظر : فتح العزيز (٢ / ١٨٢) .

(٢) في نسخة دار الكتب : " أو تحته " ، وفي نسخة طوبقبو : " أو بجنبه " .

(٣) في (د) : " على " .

(٤) في (د) : " يجوز وإن كان " ، وفي (ط) ، (هـ) : " يجوز أن يكون " .

(٥) في (د) : " لأنها بائنة " ، وفي (ط) : " لأنه ما بينه " .

(٦) انظر : التهذيب : " ٢ / ٢٨٣ " .

(٧) انظر : فتح العزيز (٢ / ١٧٨) ، التهذيب (٢ / ٢٨٥) ، مختصر البويطي

الورقة

(١ / ٤٢١) .

(٨) في (ط) : " كان " .

[أحكام الإمامة
في أصحاب الخيم]

﴿١﴾، فحكم الخيم حكم البيوت ، حتى إذا وقف الإمام في خيمة ،
والمأموم في أخرى ، كان بمنزلة ما لو وقف أحدهما في بيت ،
والآخر في بيت آخر ، وإن وقف أحدهما في الخيمة ، والآخر في
الصحراء ، كان بمنزلة ما لو وقف أحدهما في الدار ، والثاني في
الصحراء ، وقد ذكرناه (٢) .

[الإمامة في
السفينة]

الثانية عشرة : إذا كان الإمام في سفينة ، والمأموم في سفينة (٣)
، فإن كانتا مغطاتين فحكمها حكم الدارين ، وإن كانت إحداها
مغطاة والأخرى مكشوفة ، كان الحكم في ذلك بمنزلة ما لو وقف
أحدهما في

ط [١١٨]

دار ، والثاني في الصحراء ، وأما إذا كانتا مكشوفتين ، إن كان
بينهما حائل يمنع المشاهدة لا يجوز ، وإن لم يكن بينهما حائل يمنع
المشاهدة ﴿١﴾ ، فإن كانت // إحداها مربوطة بالأخرى يجوز ، وإن
كانت إحداها منفصلة عن الأخرى ، فالمزني نقل عن الشافعي أن
حكم السفينتين حكم الصحراء ، فقال في الكتاب (٥) : وكذلك الصحراء
والسفينة والإمام في أخرى . ووجهه أن البحر مقيس على البر في
الأحكام ؛ ولهذا بُنيت الرخص في السفر في البحر كما [بُنيت] ﴿٢﴾
إذا سافر في البر . وقال أبو سعيد الأصبخري : لا يجوز إلا إذا
كانت

إحداها مربوطة بالأخرى (٦) ، وعلل بتقدير الاستطراق ، [وليس
بصحيح] ﴿٣﴾ ؛ لأن الاستطراق في كل موضع على جنب ما يليق به

﴿٤﴾ ساقطة من (د) .

(٢) في المسألة السادسة من هذا الفصل .

(٣) انظر : روضة الطالبين (٤٦٨ / ١) ، الحاوي (٤٣٥ / ٢) ، البيان (٤٤٠ / ٢) ،
(فتح العزيز (١٨١ / ٢) ، التهذيب (٢٨٤ / ٢) ، المقنع الورقة (٦٦٣) ،
التعليقة لأبي الطيب الطبري ، تحقيق إبراهيم الظفيري (١٤١٧ / ٢) .

﴿٥﴾ ساقطة من (د) ، (هـ) .

(٥) انظر : التعليقة للقاضي حسين (١٠٦٢ / ٢) ، مختصر المزني ص ٢٩ .

﴿٦﴾ في (هـ) : " تثبت " .

(٧) انظر : الحاوي (٤٣٥ / ٢) ، البيان (٤٤١ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري
تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤١٨ / ٢) .

﴿٨﴾ ساقط من (هـ) .

، فالاستطراق في البحر يكون بالسفن ، وذلك ممكن ، حتى لو كان بينهما جزيرة فالحكم على ما ذكرنا فيما لو كان بينهما نهر واسع .

الباب السادس عشر

في حكم صلاة المسافر ، وفيه سنة فصول :

الفصل الأول : في كيفية القصر .

الفصل الثاني : في بيان السفر الذي يجوز فيه القصر .

الفصل الثالث : في نية القصر .

الفصل الرابع : في صلاة المسافر بالجماعة

الفصل الخامس : في الإقامة .

الفصل السادس : في حكم صلاة اشتراك فيها الحضر

والسفر

د [١٣٠ ب]

الباب السادس عشر //

في حكم صلاة المسافر^(١)

ولا خلاف أنه لا يجب في حال السفر إتمام الصلاة الرباعية^(٢) ،
والأصل فيه قوله عز وجل : + فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ
الْصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ...^(٣) الآية ، وأن رسول الله ﷺ قصر في
أسفاره^(٤) ، // واتفق عليه الإجماع^(٥) ، حتى لو جحد جاحد جواز
القصر في السفر يكفر . ويشتمل الباب على ستة فصول :

هـ [٢٠٠ ب]

الفصل الأول : في كيفية القصر^(٦)

(١) السفر : قطع المسافة ، يقال ذلك إذا خرج للارتحال أو لقصد موضع فوق مسافة
العدوى ؛ لأن العرب لا يسمون مسافة العدوى سفراً ، والسفر خلاف الحضر ،
والجمع أسفار . لسان العرب لابن منظور (٢٧٦ / ٦) باب السين ، المصباح
المنير

(٢٧٨ / ١) كتاب السين .

(٢) انظر : نهاية المطلب ج ٢ (الورقة ٤٠٥ / ١) ، التعليقة للقاضي حسين
(١٠٧٥ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٩٧ -
٩٨ .

قاعدة (المشقة تجلب التيسير) ويخرج عليها جميع رخص الشرع وتخفيفاته ، ومن
أسباب التخفيف في العبادات سبعة ومنها السفر ، ورخصه ثمانية : ما يختص
بالطويل قطعاً ، وهو القصر ، والفطر ، والمسح أكثر من يوم وليلة ، ومالا يختص به
قطعاً ؛ وهو ترك الجمعة وأكل الميتة .

الأشياء والنظائر للسيوطي ص ١٦٢ ، الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٤١٣ / ١ - ٤١٤)

(٣) [النساء : ١٠١] .

(٤) لحديث ابن عمر عند ابن ماجه : " كان رسول الله ﷺ إذا خرج من هذه المدينة لم يزد
على ركعتين حتى يرجع إليها " . سنن ابن ماجه (٣٣٩ / ١) ، كتاب إقامة الصلاة
، باب تقصير الصلاة في السفر .

(٥) قال ابن المنذر في الإجماع ص ٥٨ : وأجمعوا على أن لمن سافر سفراً تقصر في
مثله

الصلاة ؛ مثل حج أو جهاد أو عمرة ، أن يقصر الظهر والعصر والعشاء ، يصلي
كل واحدة منها ركعتين ركعتين .

(٦) القصر ، وتقصير الصلاة ، والمراد به تخفيف الرباعية إلى ركعتين . انظر : فتح

[ما يقصر من الصلاة وما لا يقصر]

وفيه أربع مسائل : إحداها : [هي] أن الصلوات الرباعية هي الظهر والعصر والعشاء [الآخرة] ، فتقصر إلى ركعتين في الأحوال كلها^(٣) ، ولا يجوز [النقصان] عن ذلك^(٥) ، حكى عن عبد الله بن العباس أنه قال في سفر الخوف : يقصر إلى ركعة ، وفي سفر الأمان : يقصر إلى ركعتين ، ودليلنا أن غالب أسفار الرسول x كان مع الخوف ونقل القصر [إلى] ركعتين ، ومن الدليل عليه ما روى ابن مسعود أنه قال : " ما أجزت ركعة قط " ^(٩) .

البـ اري

. (061 / 2)

❖ في (هـ) : " هي " ، وفي (ط) ، (د) : " هو " .

(٧) غير موجودة في (ط) ، (د) .

(٣) تقسيم الرخصة من حيث طبيعة الرخص أنواع ، منها : التخفيفات ؛ تخفيف تنقيص ؛ كالقصر في الصلاة الرباعية انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٠ ، قواعد الأحكام (٦ / ٢) .

(X) في (هـ) : " النقصان " ، وفي (د) ، (هـ) : " القصر " .

(٥) انظر : التعليقة (٢ / ١٠٨٦) ، التلخيص ص ١٧٥ ، اللباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٢٩ ، مختصر البويطي الورقة (١٠ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضرم ص ١٥٤ .

(X) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٧) الحديث أخرجه مسلم عن ابن عباس بلفظ : " فرض الله الصلاة على لسان نبيكم x في الحضر أربعا ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة " صحيح مسلم بشرح النووي

(١٩٦ / ٥) ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها . وتأولوا حديث ابن عباس على أن المراد : ركعة مع الإمام ، وينفرد بالأخرى ، كما هو المشروع فيها .
انظر : المجموع (٢٧٣ / ٤) .

❌ في (هـ) : " إلى " ، وفي (د) ، (ط) : " إلا " ، ولعل الصواب الأولى .

(٩) انظر : الطبراني في المعجم الكبير (٩ / ٢٨٣) ، وقال الزيلعي في نصب الراية (٢ / ١٢٠) : رواه محمد بن الحسن في موطنه عن يعقوب ثنا حصين بن إبراهيم عن ابن مسعود ، وقال الطبراني حصين ثقة ؛ لكنه لم يدرك ابن مسعود .

[القصر لا مدخل
له في الصبح
والمغرب]

الثانية : القصر لا مدخل له في الصبح والمغرب ؛ لأنه لم ينقل عن رسول الله ﷺ القصر فيهما ، والاستنباط يدل عليه أيضاً ؛ لأن الصبح شفع في الأصل ، فلو قصر لصار وترأ ، وأما المغرب فوتر في الأصل ، والقصر في السفر بالتنصيف ، ورد المغرب إلى النصف لا يمكن ؛ لأن نصفه ركعة ونصف ، وفعل نصف ركعة لا يمكن ، ولا يمكن ردها إلى ركعتين ؛ لأنه يخرج عن كونه وترأ ، ولا يمكن قصره إلى ركعة ؛ لأن ذلك يتضمن ترك الأكثر ، وتأثير القصر في الصلاة بالتنصيف (١) .

الثالثة : القصر عندنا (٢) رخصة (٣) ، حتى [يتخير] المسافر

[حكم القصر]

بين
[القصر والإتمام] ، [وعند أبي حنيفة - رحمه الله - القصر عزيمة ،
ولا يجوز له الإتمام] إلا إذا اقتدى بمقيم (٧) ، فلو أتم منفرداً ، إن

(١) انظر : المقنع الورقة (٦٦) ، الأم (٣١٤ / ١) ، التعليقة للقاضي حسين (١٠٨٦ / ٢) ، العزيز (٢٢٥ / ٢) ، المجموع (٢٧٣ / ٤) ، اللباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٢٩ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٥٤ .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٥ / ب) ، الأم (٣١٣ / ١) ، التعليقة (١٠٨٢ / ٢) ، الحاوي (٤٥٣ / ٢) ، التهذيب (٢٩٦ / ٢) ، البيان (٤٥١ / ٢) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، بحر المذهب (٣ / ٥٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٢١ .

(٣) تقسيم الرخص من حيث الحكم : رخصة مندوبة ؛ كالقصر في السفر ، والفطر لمن يشق عليه الصوم في السفر . تعريف الرخصة في اللغة : التيسير والتسهيل . وفي الاصطلاح : الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر . انظر : نهاية السؤل (١ / ١٢٠) .

انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧١ ، الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٤١٥ / ١ - ٤١٦) .

(هـ) : " يتخير " ، وفي (د) ، (ط) : " يخير " .

(هـ) : " الإتمام والقصر " ، وفي (د) ، (ط) ما هو مثبت في المتن .

(هـ) : ساقطة من نسخة (د) .

(٧) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٥٢٧ / ١) ، الهداية (٣١ / ١) .

[١٦٤] د

تشهد بين الركعتين ثم قام فصلى ركعتين ، فتكون الركعتان الأوليان فريضة ، والأخريان سنة ، وقد أداهما بتحريمة واحدة ، وإن لم يتشهد // بعد الركعتين فتبطل صلاته . ودليلنا ما روي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قصر الصلاة في السفر وأتم^(١) ، وفي بعض الألفاظ عن عائشة أنها قالت لرسول ﷺ : قصرت وأتممت ، وأفطرت وصمت ، فقال ﷺ : " أحسنت يا عائشة ! " ^(٢) .

[القصر أفضل أم الإتمام ؟]

الرابعة : القصر أفضل^(٣) [أم الإتمام^(٤) ؟] الذي نص عليه في عامة قوله أن القصر أفضل^(٥) ، وله قول آخر أن الإتمام أفضل^(٦) .

وهو ، واختيار المزماني^(٧) [ووجه هذا القول] أن الأصل الإتمام والقصر رخصة // ، والأصل أفضل من الرخصة ؛ كالصوم أفضل من الفطر ، وغسل الرجل أفضل من المسح ، وأيضاً فإن الإتمام زيادة عمل ، فكان أولى . ووجه ظاهر المذهب ما روي عن رسول الله ﷺ أني _____ ق _____ : " خياركم الذين إذا سافروا قصرُوا " ^(٨) ، ولأن الرسول ﷺ داوم على

(١) أخرجه الدارقطني في السنن (١٨٩ / ٢) في الصيام وقال : إسناده صحيح ، وفيه طلحة بن عمر ضعفوه . والبيهقي في السنن الكبرى في الصلاة (١٤١ / ٣) .

(٢) أخرجه النسائي في السنن (١٢٢ / ٣) في تقصير الصلاة .

(٣) قاعدة : (ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً) ، وخرج عن هذه القاعدة القصر أفضل من الإتمام بشرطه .

انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٦٨ .

(٤) انظر : الأم (٣١٤ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٥ / ب) ، التعليقة

(١٠٨٤ / ٢) ، الحاوي (٤٥٨ / ٢) ، التهذيب (٢٩٩ / ٢) ، البيان (٤٥٨ / ٢) ،

المجموع (٢٨٢ / ٤) ، بحر المذهب (٥٣ / ٣) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري تحقيق : عبد الله الحزرم ص ١٥٢ .

ساقطة من نسخة (د) .

(٦) انظر : الأم (٣١٤ / ١) .

(٧) انظر : مختصر المزماني ص ٢٩ .

ساقطة من (د) .

(٩) الحديث ذكره في تلخيص الحبير (١٢٧ / ٢) وقال : حديث " خيار عباد الله ... "

ذكره أبو حاتم في العلل : ثنا عبد الله بن مسلم ، أنبأ إسرائيل ، عن خالد العبدى ،

عن محمد ابن المنكر ، عن جابر رفعه : " خياركم من قصر الصلاة في السفر " .

قال أبو _____ : _____

حاتم : غالب بن فائز ليس به بأس . ورواه أيضاً عن سهل بن عثمان العسكري عن

غالب نحوه . ورواه الشافعي عن ابن أبي يحيى ابن حرملة بلفظ : " خياركم الذين

إذا سافروا قصرُوا الصلاة وأفطروا " ، الأم (٣١٤ / ١) .

القصر في عامة أسفاره ، والرسول لا يداوم على ترك الأفضل ، هـ [١-٢٠٦] وليس يجوز قياسه على الفطر [والمسح] ؛ لأن هناك ليس يمكن الجمع // بين الرخصة [العبادة] ؛ فإن المفطر ما أتى بشيء من العبادة ، والصائم ما أتى بشيء من الرخصة ، وكذلك الغاسل للرجل ما أتى [بشيء من] الرخصة ، والماسح ما أتى بشيء من أصل العبادة ، فأما هاهنا إذا قصر فقد أتى ببعض العبادة [وبالرخصة جميعاً ، والجمع بين الأمرين أولى] .

(X) ساقطة من (د) ، (ط) .

(X) في (هـ) : " الصلاة " ، وفي (د) ، (ط) : " العبادة " ولعلها الصواب .

(X) ساقطة من (هـ) .

(X) ساقطة من (ط) .

الفصل الثاني

في بيان السفر الذي يجوز فيه القصر

وفيه عشر مسائل : إحداها : أن القصر لا يجوز إلا في السفر الطويل ^(١) [عندنا ^(٢)] وعند عامة العلماء ^(٣) ، قال داود ^(٤) : يجوز في السفر الطويل [^(٥)] والقصر جميعاً ، واستدل بظاهر الآية ، ودليلنا ما روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : " يَا أَهْلَ مَكَّةَ ، لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَدْنَى مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ ؛ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ " ^(٦) .

وروي// أن رجلاً قال لابن عباس: " أتقصر إلى عرفة ؟ قال : لا ؛ ولكن إلى عسفان ، وإلى جدة ، وإلى الطائف " ^(٧) ، ولأن سبب القصر المشقة التي تلحقه بالسفر ، والمشقة لا توجد في السفر القصير ، فلم يجب القصر .

د [١٤ - ب]

(١) ضابط : لا يقصر في سفر قصير إلا في موضع على الأصح ، وموضعين على رأي :

١- من خرج قاصداً سفرأ طويلاً نوى الإقامة في وسط الطريق أربعة أيام فأكثر والباقي مرحلة مثلاً ، فالأصح أنه يترخص ما لم يدخل البلد .

٢- أن يكون سفره مرحلة وقصد الذهاب والرجوع بالإقامة ، ففي وجه يقصر .

٣- أجاز الشافعي في قول القصر في السفر القصير مع الخوف .

انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٨٦ - ٦٨٧ .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٥ / أ) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، اللباب ص ٣٧ ،

بحر المذهب

(٤٩ / ٣) ، روضة الطالبين (٤٨٣ / ١) ، نهاية المطلب الورقة (٤٠٥ / ب)

، فتح العزيز (٢٠٧ / ٢) ، التعليقة للقاضي حسين (١٠٧٦ / ٢) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٠١ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٤٦٨ / ١) ، المدونة (٢٠٧ / ١) ، المغني (٩١ / ٢)

(٤) انظر : المحلى لابن حزم (٢١٣ / ٣) ، المجموع (٢١٥ / ٤) .

ساقطة من (ط) .

(٦) الحديث أخرجه الدارقطني (٣٨٧ / ١) ، والبيهقي (١٣٧ / ٣) . وقال عنه في

تلخيص الحبير (١١٦ / ٢ - ١١٧) : وإسناده ضعيف ؛ فيه عبد الوهاب بن مجاهد

ابن جبر المكي وهو متروك ، رواه عنه إسماعيل بن عياش ، وروايته عن

الحجازيين ضعيفة .

(٧) أخرجه الشافعي في مسنده كتاب الصلاة ، باب صلاة المسافر (١٨٥ / ١) .

ونكره مالك في الموطأ عن ابن عباس بلاغاً (١٤٨ / ١) ، انظر : تلخيص الحبير (١١٧ / ٢) .

[مسافة القصر]

فروع عشرة : أحدها أن مسافة القصر عندنا^(١) مرحلتان^(٢) ، كل مرحلة ثمان فراسخ^(٣) ، وهي أربعة برد^(٤) ، كل بريد أربعة فراسخ

وهي بالأميال^(٥) ثمانية وأربعون ميلاً ، وعند أبي حنيفة^(٦) مسافة ط [٩ب] القصر ثلاث مراحل - أربعة وعشرون فرسخاً - ، وعند الأوزاعي والزهري مسيرة يوم [ليلة] ^(٧) . ودليلنا على أبي حنيفة //

(١) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٥ / ب) ، التعليقة (١٠٧٦ / ٢) وقال : واختلفت عبارات الشافعي - رحمه الله - في كتبه عن السفر الذي يجوز فيه القصر ، فنص هاهنا على أنه يتقدر بستة وأربعين ميلاً بالهاشمي ، وقال في موضع آخر بثمانية وأربعين ميلاً ، وقال في موضع آخر : إذا جاوز أربعين ميلاً جاز القصر ، وقال في موضع آخر : هي أربعة برد ، الإبانة الورقة (٤٥ / أ) ، الأم (٣١٩ / ١) ، البير (٤٥٣ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٩ / ٢) ، المجموع (٢٧٤ / ٤) ، اللباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٢٩ ، مختصر البويطي الورقة (١٠ / أ) ، بحر المذهب (٥١ / ٣) .

(٢) المرحلة : واحدة المراحل ، يقال : بيني وبين كذا مرحلة أو مرحلتان : والمرحلة المنزل التي يرحل منها ، وما بين المنزلين مرحلة . لسان العرب (١٧٣ / ٥) ، باب الراء ، وفي المعجم الوسيط (٣٣٥ / ١) : المرحلة : المسافة يقطعها السائر في نحو يوم أو يومين .

(٣) الفراسخ جمع فرسخ ، وهو المسافة المعلومة من الأرض ؛ وهو ثلاثة أميال ، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى وقد واستراح من ذلك ؛ لأنه سكن . لسان العرب (٢١٤ / ١٠) باب الفاء ، وفي المعجم الوسيط (٦٨٣ / ٢) ، الفرسخ قياس قديم من مقاييس

الطول يقدر بثلاثة أميال ؛ أي أن الفرسخ يعادل (٥,٥٤٤ كم) . معجم لغة الفقهاء ص ٤٥١ ، المقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات المعاصرة ص ٧١ .

(٤) البريد : البغلة المرتبطة في الرباط ، ثم سمي به الرسول المحمول عليها ، ثم سميت به المسافة ، والبريد : اثنا عشر ميلاً . مختار الصحاح (١٩ / ١) باب الباء ، وفي المعجم الوسيط (٤٨ / ١) ، وهي أميال اختلف في عددها ، وهي تعادل (٢٢,١٧٦ كم) . معجم لغة الفقهاء ص ٤٥١ ، والمقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات المعاصرة ص ٧٢ .

(٥) ميل : بكسر أولها ؛ وهي القطعة من الأرض ما بين العلمين . لسان العرب (١٣ / ٢٣٥) باب الميم ، وفي المعجم الوسيط (٨٩٤ / ٢) : الميل منار بيني للمسافر في الطريق يهتدي به ويدل على المسافة ، ومقياس للطول قدر قديماً ب ٤ آلاف ذراع ، وهو الميل الهاشمي ، وهو بري وبحري ؛ فالبري يقدر الآن بما يساوي (١٦٠٩ م) ، والبحري بما يساوي (١٨٥٢ م) ؛ أي أن الميل يساوي (١,٨٤٨ كم) تقريباً . معجم لغة الفقهاء

ص ٤٧٠ ، المقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات العصرية ص ٧٠ .

(٦) انظر : فتح القدير مع شرحه (٤٠٣ / ٢) ، المبسوط (٢٣٥ / ٢) .

(٧) انظر : المجموع (٢٧٦ / ٤) ، [ليلة] ساقطة من (هـ) .

الأخبار التي رويها في الاستدلال على داود ، وما روي أن عبد الله بن عمر سافر إلى [ريم] ~~ف~~ فقصر [الصلاة] ^(٢) ، قال مالك : والمسافة من المدينة إلى كل واحد منهما أربعة برد ^(٣) ، ولأن السفر إذا بلغ مرحلتين تجتمع فيه أنواع المشقة ^(٤) ؛ لأنه يتكرر فيه الحط والارتحال ، ويوجد فيه المبيت في الطريق ، فوجب أن تثبت فيه الرخصة . والدليل على الزهري والأوزاعي ما استدللنا به على داود

الثاني : المرحلتان تحديد لا تقريب ^(٥) ، حتى لو نقص عن ستة عشر فرسخاً شيئاً قليلاً لا يجوز القصر ، وهو كالنصاب في الزكاة والسرقة ؛ لأن ذلك ثبت بنص عن رسول الله ﷺ والصحابة ؛ لا باجتهاد حتى يجعل ذلك تقريباً .

الثالث : [المستحب] ~~ف~~ أن لا يقصر في أقل من ثلاث مراحل ^(٦) ؛

[القصر في أقل من ثلاث مراحل]

[لأن ما دونه] ~~ف~~ مختلف فيه ، فإذا أتم كانت صلاته صحيحة بالاتفاق ، وإذا قصر كانت صلاته [في أقل من ثلاث مراحل] ؛ لأن القصر فيها مختلف فيه ~~ف~~ ، والخروج من الفرض باليقين أولى من الخروج على

~~ف~~ في (هـ) : " رمم " .

(٢) [الصلاة] ~~مسافة من (مسافة)~~ والأثر أخرجه الإمام مالك في الموطأ في باب ما يجب فيه قصر الصلاة (١ / ١٦٣) .

[الزمان ليس فيه تقدير في مسافة القصر]

(٣) انظر : موطأ مالك مع شرح تنوير الحوالك (١ / ١٦٣) .

(٤) انظر : الحاوي (٢ / ٤٥٢) .

[١٦٥]

* جاء في كتاب المقادير في الفقه الإسلامي في ضوء التسميات العصرية ص ١٢٢ - ١٢٣ بعد عرض أقوال الفقهاء والمقارنة بينها : " والناظر في أقوال أصحاب المذاهب الأربعة يجد أن مسافة القصر إن لم تكن متطابقة فهي قريبة من بعضها ؛ وهو ساقطة في ١٦ فرس خ ؛ أي (٨٨ كم) .

(٥) انظر : الحاوي (٢ / ٤٥٠) ، العزيز (٢ / ٢٢٠) ، روضة الطالبين (١ / ٤٨٩) ، المجموع (٤ / ٢٧٥) . وحكى القاضي الروياتي فيه وجهين . وقال : الصحیح أن

تحديد ... انظر : بحر المذهب (٣ / ٥١) .

~~ف~~ في (هـ) : " الأولى " .

(٧) قاعدة : (الخروج من الخلاف) مستحب ومن فروعها : القصر في سفر يبلغ ثلاث مراحل ، وتركه فيما دون ذلك . الأشباه والنظائر ص ٢٥٧ ، والخلاف المقصود هو خلاف الفقهاء في المذهب ، أو اختلاف المذاهب .

~~ف~~ ساقطة من (ط) .

~~ف~~ في (هـ) : " مختلف فيها " ، وفي (د) ساقطة ، وفي (ط) ما هو مثبت في

وجـ هـ لا
يقطع به^(١).

الرابع : الزمان ليس فيه تقدير ، حتى لو قطع مرحلتين في أيام له أن يقصر الصلاة فيها //، وإن قطعها في يوم واحد له القصر^(٢).

[مسافة القصر
في البحر]

الخامس : لو سافر في البحر وبلغت المسافة ستة عشر فرسخاً له القصر ؛ لأن السفر قد يكون في البر ، وقد يكون في البحر ، وكل واحد منهما معتاد ، فيدخل الجميع تحت قوله //تعالى : + وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ " وإن كان مما يقطع المسافة في البحر في ساعة ؛ لأن الاعتبار بالمسافة لا بالمدة^(٣).

[لو قصد بلدة
ومن موضع
إقامته إليها
طريقان]
ط [١٢٠]

السادس : لو قصد بلدة ومن موضع إقامته إليها طريقان ؛ أحدهما قريب لا يبلغ مسافة القصر ، والثاني [بعيد] يبلغ مسافة القصر ، فإن سلك الأبعد [لغرض] ، فإن كان // [ذلك الطريق] أمنأ والأقرب [كان] مخوفاً ، أو كان الطريق الأبعد أسهل والطريق القريب كان في جبال ، فله أن يقصر الصلاة^(٤) ، وإن سلك

المتن .

(١) انظر : الأم (٣٢٣ / ١) ، التهذيب (٢٩٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٩ / ٢) ، ٢٢٠ ، المجموع (٢٧٥ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٨٩ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٢٠ .
(٢) انظر : الحاوي (٤٥٣ / ٢) ، المجموع (٢٧٥ / ٤) ، روضة الطالبين (١ / ٤٨٩) .

(٣) انظر : الأم (٣٢٤ / ١) ، التهذيب (٢٩٦ / ٢) ، البيان (٤٥٠ / ٢) ، المجموع

(٢٧٥ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٨٩ / ١) ، بحر المذهب (٥٢ / ٣) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

ساقطة من (د) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

(٨) ضابط : أن تسبق نية تشمل الفرض والنفل جميعاً ، ثم يأتي بشيء من تلك العبادات ينوي به النفل ويصادف بقاء الفرض عليه ، من ذلك : من سلك الطريق الأبعد بقصد القصر لا غير ، لا يقصر في الأصح .

الأبعد لا لغرض ، قال في الأم : ليس له القصر^(١) ، وقال في الإملاء : له القصر ، واختاره المزني^(٢) ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٣) . ووجه
هـ ذال القـ _____ قول أنـ _____ هـ
سفر مباح بلغ مرحلتين ، فصار كما لو كان لغرض . ووجه القول
الآخر أنه طول الأمر على نفسه بلا غرض ، فصار كما لو تردد في
الطريق القريب يميناً وشمالاً^(٤) ، وقول من قال : مباح ليس كذلك ؛
بل هو سفه ، روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " إِنْ اللَّهَ يُبْغِضُ
الْمَشَائِينَ مِنْ غَيْرِ أَرْبٍ " ^(٥) .

[الخروج والعودة
من وإلى موضع
المسافة إليه أقل
من مرحلتين]

السابع : إذا قصد الخروج إلى موضع كانت المسافة [إليه]
دون مرحلتين ، والرجوع في الوقت إلى وطنه ، فمجموع الذهاب
والمجيء يزيد على مرحلتين ، لا يجوز له القصر ؛ لأن الذهاب
سفر والرجوع سفر آخر ، وكل واحد منهما أقل من مرحلتين^(٦) .

[إذا سافر إلى
موضع لا تبلغ
المسافة إليه
مرحلتين ثم قصد
أن يتجاوزها إلى
موضع آخر]

الثامن : إذا قصد السفر إلى موضع لا تبلغ المسافة إليه مرحلتين
، فلما سار بعض الطريق قصد أن يتجاوز ذلك الموضع إلى موضع
آخر أبعد من المقصد الأول ، فإن كان // الباقي من المسافة مع

د [٦٥ ب]

انظر : الأشباه والنظائر ص ١١٠ ، الدر المنثور (١ / ٣٧٣) . وقال فيها :
تعاطي سبب الرخصة لقصد الترخيص لا يبيح .
(١) انظر : الأم (١ / ٣٢٠) .
(٢) انظر : مختصر المزني ص ٣٠ .
(٣) انظر : بدائع الصنائع (١ / ٤٧٦) .
(٤) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٥) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٢٥) ،
الحـ _____
(٥) (٢ / ٤٨٢) ، البيان (٢ / ٤٥٥) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله
الحضرم ص ٢٣٢ .
(٥) لم أعثر له على تخريج .
(٦) في (ط) : " إليها " .
(٧) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٢٤ / ب) ، التعليقة (٢ / ١٠٥٣) ،
التهـ _____
(٢ / ٣٠١) ، فتح العزيز (٢ / ٢٢٠) .

الزيادة يبلغ مرحلتين يجوز له القصر ، وإن كان الباقي [من المسافة
 (٨) مع الزيادة لا يبلغ مرحلتين لا يجوز له القصر ، وإن كان في
 الابتداء لو قصد السفر إلى المقصد الثاني يباح له القصر ؛ لأن ما
 قطع من المسافة لا يجعل له حكم حتى تستباح بسببه الرخصة (٩) .

التاسع : إذا قصد السفر إلى المسافة البعيدة ، ثم نوى المقام في
 موضع أقرب من ذلك المقصد ، فإن كان [من] موضع خروجه
 إلى المقصد الثاني [مرحلتين ، يباح له القصر ، وإن كانت المسافة
 من موضع خروجه إلى المقصد الثاني] لا تبلغ مرحلتين ،
 المذهب أنه تنقطع الرخصة ؛ لأن هذا القدر // من المسافة لو قطعها
 في الابتداء ما كان يترخص ، فإذا عزم على المقام فيه تنقطع
 الرخصة . وفيه وجه آخر أنه لا تنقطع الرخصة ، لأنه قد استباح
 الرخصة ، وحكمنا أن سفره بسبب الإباحة ، فلا نعتبر الحكم في
 الدوام (١٠) .

[قصد السفر إلى
 مسافة بعيدة ثم
 نوى المقام في
 موضع أقرب]

ط [١٢٠]

العاشر : لو قصد السفر إلى مقصد معلوم تبلغ المسافة إلى
 المقصد مرحلتين وتزيد ، فلما كان في بعض الطريق تغيرت عزيمته
 فغير الطريق إلى مقصد آخر ، وكان قد نزل في بعض المنازل ،
 فوقع له أن يسافر إلى جهة أخرى ، فإنما نجعله في الحال مقيماً ؛
 لقصد قطعه مسافراً نوى في
 الابتداء ، // وننظر إلى المقصد الثاني ، فإن كانت المسافة إليه تبلغ
 مرحلتين فله أن يقصر ، وإلا فلا (١١) . وعلى هذا لو كان قد قصد
 السفر إلى بلده ، فلما كان في بعض الطريق قال : إذا حصلت في
 موضع كذا غيرت طريقي . وخرجت إلى موضع [آخر] مقصد
 آخر غير المقصد الأول - ، فإن كان ما بقي من طريقه إلى الموضع

[قصد السفر إلى
 مقصد معلوم تبلغ
 المسافة إليه
 مرحلتين وتزيد ثم
 عدل إلى مقصد
 آخر]

هـ [١٢٠]

(٨) ساقطة من (هـ) .

(٩) انظر : الأم (٣٢٠ / ١) ، التعليقة (١٠٩١ / ٢) ، التهذيب (٣٠١ / ٢) ، البيان
 (٤٦٢ / ٢) ، فتح العزيز (٢٢٢ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩١ / ١) .

(١٠) غير موجودة في (د) ، (ط) .

(١١) ساقطة من (هـ) .

(٥) انظر : التعليقة (١٠٩١ / ٢) ، التهذيب (٣٠٢ / ٢) ، فتح العزيز (٢٢٢ / ٢) ،
 روضة الطالبين (٤٩١ / ١) .

(٦) انظر : الإبانة الورقة (٤٥ / ب) ، الأم (٣٢٠ / ١) ، التعليقة (١٠٩١ / ٢) .
 (هـ) : " كذا " .

د [١٦٦]

//الذي قصد أن يعدل فيه عن الطريق مع الذي قطع من المسافة دون
مرحلتين ، فـ_____الحكم
فيه كالحكم في الصورة قبلها^(١) ، وإن كان يبلغ [ذلك] ~~مرحلتين~~
فله أن يقصر إلى أن يبلغ ذلك الموضع ، فإذا حصل فيه هل تنقطع
الرخصة أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : لا ؛ لأنه لم يقصد الإقامة في
الموضع . والثاني : تنقطع ؛ لأنه لو ترك المقصد الأول واستحدث
آخر ، فصار كما لو حصل فيه [ثم] ~~نوى الخروج إلى مقصد~~
آخر .

الثانية : يجوز القصر في سفر الخوف والأمن جميعاً^(٤) ، وقال
داود : لا يجوز القصر إلا في سفر الخوف ؛ لظاهر قوله تعالى : +
إِنْ خِفْتُمْ^(٥) . دليلنا ما روي أن يعلى بن أمية^(٦) قال لعمر بن
الخطاب : ما بالناس نقصر وقد أمنا وقد قال تعالى : + إِنْ خِفْتُمْ ؟
فقال عمر : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله ﷺ فقال :
صَدَقَ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ^(٧) ، وروي عن ابن عباس
" أن رسول الله ﷺ سافر بين مكة والمدينة آمناً لا يخاف إلا الله تعالى
فصلى ركعتين " ^(٨) .

[القصر في سفر
الخوف]

ط [١٢١ ب]

(١) الحكم أنه لا يقصر .

~~(٢)~~ ساقطة من (د) ، (ط) .

~~(٣)~~ ساقطة من (هـ) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٥ / ب) ، نهاية المطلب جـ ٢ (٤٠٥ / أ) ، الأم

(٣١٣ / ١) ، التعليقة (١١٠٠ / ٢) ، بحر المذهب (٤٠٩ / ٣) .

(٥) المحلى لابن حزم (١٨٥ / ٣) .

(٦) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، حليف قريش ،

وكنيته أبو خلف ، ويقال : أبو صفوان ، توفي عام ٤٧ هـ ، وروى عن النبي وعمر

وعقبة بن أبي سفيان ، شهد حنيناً والطائف وتبوكاً ، كان عاملاً على نجران . انظر

: الإصابة (٦٨٦ / ٦) .

(٧) الحديث أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (١٩٦ / ٥) ، صحيح مسلم

بشرح النووي .

(٨) أخرجه النسائي في تقصير الصلاة في السفر (١١٨ / ٣) .

[القصر في السفر
الواجب وسفر
الطاعة والسفر
المباح]

الثالثة : يجوز القصر عندنا في السفر الواجب^(١) ، [وفي سفر الطاعة، وفي السفر المباح^(٢)] ، وقال ابن مسعود - رضي الله عنه - : لا يجوز إلا في السفر الواجب^(٣) ، وقال عطاء : لا يجوز إلا في سفر الطاعة^(٤) . ودليلنا أن رسول x قصر في رجوعه عن أسفاره وليس بواجب ولا طاعة ؛ ولأن كل رخصة ثبتت في سفر الطاعة تثبت في السفر المباح قياساً على الفطر والصلاة على الراحلة^(٥) .

الرابعة : العاصي بسفره^(٦) ؛ مثل : العبد إذا خرج أبقاً ، والمرأة إذا خرجت ناشزة^(٧) ، ومن عليه الدين إذا هرب من غريمه وهو قادر على [أداء الدين] ، أو خرج لقطع الطريق ، فلا يترخص ترخص المسافرين عندنا^(٨) ، حتى لا يباح له القصر والفطر ، وقال أبو

(١) الواجب : الذي يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً المنهاج مع شرحه الإبهاج (٥١ / ١) .

(٢) المباح : ما خير الشارع فيه بين الفعل والتترك ، أو هو ما ليس بحرام . انظر : البرهان في أصول الفقه (٣١٣ / ١) .

(٣) ساقطة من (د) .
(٤) مصنف عبد الرزاق (٥٢١ / ٢) ولفظه : أن ابن مسعود قال : (ولا تقصر الصلاة إلا في حج جهاد) .

(٥) مصنف عبد الرزاق ، قال عطاء : (ما أرى أن تقصروا في الصلاة إلا في سبيل الله) .

(٥٢٢ / ٢) .
(٦) انظر : التلخيص ص ١٧٣ ، بحر المذهب (٤٩ / ٣) .

(٧) قاعدة (الرخص لا تنطاط بالمعاصي) لا يستتبع العاصي بسفره شيئاً من رخص السفر ؛ من القصر والجمع والفطر والمسح ثلاثاً . وقال السيوطي : إن هناك فرقاً بين المعصية بالسفر ، والمعصية فيه . انظر : الأشباه والنظائر ص ٢٦٣ ، الدر المنثور (٣٧١ / ١) .

(٨) ناشزة : أي ارتفعت واستعصت على زوجها وخرجت عن طاعته . انظر : لسان العرب (١٤٣ / ١٤) . وفي أنيس الفقهاء النشوز : مصدر نشزت المرأة نشوزاً إذا استعصت على بعلها وأبغضته .

(ط) (وفاته) .

(١٠) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ - أ) ، المحرر الرافعي ص ٢٢٤ ، فتح العزيز (٢ / ٢٢٤) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، روضة الطالبين (٤٩٢ / ١) ، الحاوي (٢ / ٤٨٣) ، الوسيط (٢٥١ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٢٥ / ب) ، اللباب ص ٣٧ .

حنيفة : يباح له القصر والفطر^(١) . ودليلنا أن القصر لابد منه لثبوت الرخص ، بدليل الهائم^(٢) على وجهه لا يترخص على ما سنذكر ، وقصد المعصية ساقط بالشرع ، فبقي مجرد السير ، وذلك لا يفيد الرخصة ، وأيضا صحة ، وأيضا صحة فإن // الرخصة إنما تثبت للمسافر على سبيل التخفيف عونا له على سفره ؛ حتى لا يجتمع عليه تعب السفر والعبادة ، والعاصي لا يُعان على المعصية .

د [٢٦٦ ب]

[إذا قصد سفراً
مباحاً ثم أحدث نية
المعصية]

هـ [٢٠٧ ب]

فروع ستة : أحدها : إذا قصد سفراً مباحاً ، فلما كان في بعض الطريق أحدث نية المعصية ، // فهل ينقطع الترخيص أم لا ؟ فيه وجهان^(٣) : أحدهما : ينقطع ؛ لأن النية الحادثة لو قارنت الابتداء لم تفد الرخصة ، وإذا طرأت قطعت ؛ كما أن نية الإقامة لو قارنت ابتداء الصلاة منعت القصر ، وإذا طرأت منعت القصر . والثاني : لا تنقطع ع لأن // الدوام أكد من الابتداء ، فجاز أن تستدام الرخص مع نية المعصية وإن كانت لا تبتدى^(٤) .

[العاصي في سفره
لا تنقطع]

الثاني : العاصي في سفره ؛ وهو الذي [يشرب] في طريقه ويزني ، فإنه يترخص ؛ لأنه [لا تعلق لمعصيته بما هو سبب الرخصة] .

[مسح العاصي
بسفره على الخف]

الثالث : العاصي بسفره لا يمسح على الخف ثلاثة أيام ، وهل يمسح يوماً وليلة ؟ فيه وجهان : الظاهر أنه يباح له ذلك ؛ لأن غاية

(١) انظر : فتح القدير (٤٧ / ٢) ، والهداية (٤٦ / ٢) .

(٢) الهائم : هو من خرج على وجهه لا يدري أين يتوجه . المصباح المنير (٢ / ٢٤٥) كتاب الهاء .

(٣) انظر : روضة الطالبين (٤٩٢ / ١) ، الإبانة الورقة (٤٦ - أ) ، المحرر ص ٢٢٥ ، الوسيط (٢٥١ / ٢) ، الحاوي (٤٨٣ / ٢) ، فتح العزيز (٢ / ٢٢٣) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٢٦ / ب) ، بحر المذهب (٧٩ / ٣) .

(٤) وهو معنى قول السيوطي : معنى قولنا : الرخص لا تنل بالمعاصي أن فعل

الرخصة متى توقف على وجود شيء نظر في ذلك الشيء ؛ فإن كان تعاطيه في

نفسه حراماً امتنع معه فعل الرخصة وإلا فلا ... الأشباه والنظائر ص ٢٦٣ .

[العاصي في
سفره إذا علم
الماء]

❖ في (هـ) : " يسرق " .

❖ في (هـ) ، (ط) : " لأنه تعلق بمعصيته ما هو سبب الرخصة " .

ما في الأمر أن يجعل السفر كالمعدوم ، وللمقيم أن يمسح يوماً وليلة . والثاني : لا يباح ؛ لأن المسح رخصة في الجملة فلا تثبت للعاصي ، ونظيره لو لبس خفاً مغصوباً هل يمسح عليه أم لا ؟ فعلى وجهين . وعلى هذا لو دخل بلدة ليقيم فيها على معصية فهل يمسح مسح المقيمين أم لا ؟ فعلى وجهين^(١) .

الرابع : إذا عدم الماء في سفره فلا خلاف أنه يؤمر بالتيمم ، فلا يباح له ترك الصلاة ، وهل يحتسب بصلاته أم تجب الإعادة ؟ فيه وجهان : أحدهما : لا يعتد بصلاته ؛ لأن الاحتساب بالصلاة بطهارة التيمم من رخص السفر ؛ فإن المقيم إذا تيمم [لعدم] الماء لا يعيد صلاته ، فلا يثبت في حق العاصي بسفره . والثاني : يحتسب بصلاته ؛ لأن المعصية تأثيرها في منع الرخصة ، والصلاة بالتيمم عند عدم الماء من الواجبات ، فلا تؤثر فيه المعصية^(٢) // .

د [١٦٧]
عجز العاصي
بسفره عن
استعمال الماء

الخامس : إذا عجز العاصي بسفره عن استعمال الماء لجراحة على بدنه ، فإن كانت الجراحة أصابته في الحضر فيؤمر بالتيمم ، [وهل يعيد بصلاته أم لا] ؟ فعلى ما ذكرنا من الوجهين . ووجه الشبه أن الجراحة سبب لإباحة التيمم ؛ كعدم الماء سواء^(٣) .

[لو وثب من بناء
عال فتكسرت
رجله]

السادس : لو وثب من بناء عالٍ أو جبل على سبيل [الملاعبة]

(١) انظر : بحر المذهب (٧٨ / ٣) ، الإبانة الورقة (٤٦ - أ) ، الوسيط (٢٥١ / ٢) ط [١٢٢] ، الحاوي (٤٨٧ / ٢) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، نهاية المطلب جـ ٢ الورقة (٤٢٥ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٣٣ .
(٢) في (هـ) : " عند عدم " .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ - أ) ، نهاية المطلب جـ ٢ الورقة (٤٢٦ / ب) ، الحاوي

هـ [٢٠٨] (٤٨٦ / ٢) ، التهذيب (٣١٢ / ٢) ، بحر المذهب (٧٨ / ٣) ، حلية العلماء (٢٤٠ / ١) ، المجموع (٢٨٦ / ٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٣٥ .

(٤) في (هـ) : " ويعتد بصلاته " .

(٥) انظر : حلية العلماء (٢٤٠ / ١) ، التهذيب (٣١٢ / ٢) ، الحاوي (٤٨٤ / ٢)

كما جرت به العادة بين الشباب فانكسرت رجله ، يؤمر أن يصلي قاعداً بلا خلاف ، وهل تلزمه الإعادة // أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : تلزمه ، لأنه عاص بما هو سبب العجز عن القيام ، فلا تثبت [في حقه هذه الرخصة] والثاني : يحتسب بصلاته ولا تجب الإعادة ؛ لأن ابتداء الفعل باختياره ، فأما دوام العجز ليس باختياره^(٣) ، ولا هو مقصود جنائته ، فالحقناه بالمعذور في الحكم ، ويخالف السكران يؤمر بإعادة الصلاة وإن لم يكن // دوام السكر باختياره ؛ لأن [السكر مقصود جنائته] .

الخامسة : القصد إلى قطع مسافة معلومة شرط في إباحة الرخصة ، حتى إن كان يمشي هائماً على وجهه ليس له [مقصد معلوم ، ليس له أن يترخص ، كذلك من خرج في طلب العبد الأبق والجمل الشارد على عزم أنه متى وجد مطلوبه رجع ، ليس له أن يقصر الصلاة] وإن سار مراحل . وكذلك أهل البادية إذا سافروا في طلب العشب والحشيش لا يترخصون^(٤) ؛ وإنما كان القصد إلى قطع مسافة معلومة [شرعاً] شرطاً ؛ لأن للسفر تأثيراً في العبادات ، فاعتبرت النية فيه [كما تعتبر في العبادات] .

فروع خمسة : أحدها : إذا بلغه الخبر أن عبده أبق إلى بعض البلاد ، فخرج على عزم تلك البلدة إن لم يجد عبده قبل الوصول إليها [لم يرجع] ؛ وإن وجد العبد في الطريق رجع ، فليس له أن

[إذا بلغه أن عبده أبق إلى بعض البلاد]

(هـ) : " المداعبة " .

(هـ) : [هذه الرخصة في حقه] .

(٣) انظر : حلية العلماء (١ / ٢٤٠) ، التهذيب (٢ / ٣١٢) ، بحر المذهب (٣ / ٧٩) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٣٧ .

(د) ، (ط) : " مقصود السكر جنائته " .

(د) ، (ط) : ساقطة من (د) ، (ط) .

(٦) انظر : التعليقة (٢ / ١٠٩٠) ، المحرر ص ٢٢٣ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٨ / ب) ، فتح العزيز (٢ / ٢٠٧) ، التهذيب (٢ / ٣٠٠) ، روضة الطالبين (١ / ٤٩٠) ، المجموع (٤ / ٢٨٠) .

(د) ، (هـ) : ساقطة من (د) ، (هـ) .

(د) ، (ط) : [كالنية في العبادات] .

(د) ، (ط) : ساقطة من (د) ، (ط) .

يترخص أيضاً ، لأن [القصد إلى] قطع تلك المسافة على يقين [~~م~~]

[إذا قصد الخروج إلى البلدة التي فيها العبد ثم قال إن استقبلني رجعت]

يوجد ؛ بل هو على نوع من التردد فلم تصح النية ، وصار كما لو شرع في الصلاة على أنه إن لم يقدم زيد كان فرضاً ، وإن قديم كان تطوعاً ، لا تصح صلاته^(٣) .

الثاني : إذا قصد الخروج إلى البلدة التي فيها العبد ، ثم في // أثناء الطريق قال : إن استقبلني العبد في الطريق رجعت ، فإلي وقت تغيير النية له أن يقصر الصلاة ، [وبعد تغيير النية هل له أن يقصر الصلاة] ~~م~~ أم لا ؟ فيه وجهان كما ذكرنا فيمن أنشأ سافراً مباحاً [ثم أحدث] ~~م~~ نية المعصية^(١) .

[الأسير في أيدي الكفار]

الثالث : الأسير في أيدي الكفار إذا سافر معهم ، فإن كان يعرف مقصدهم وكان المقصد بعيداً ، [أو] ~~م~~ قصد الخروج معهم إلى مقصدهم ، كان له // أن يترخص ، وإن كان على عزم أنه متى قدر على [التخلص] ~~م~~ منهم [التخلص] ~~م~~ ورجع ، أو متى خلّوه رجع ط [١٢٢ ب]

[فهو] ~~م~~ كمن خرج في طلب العبد الأبق [لا يترخص فأما إن كان لا يعرف مقصدهم ففي الحال] ~~م~~ لا يترخص ؛ لأنه لا يدري هل تبلغ المسافة مسافة القصر أم لا ، فإن ساروا به [أكثر من] ~~م~~

~~م~~ ساقطة من (د) ، (ط) .

~~م~~ في (هـ) : " ما وجد " .

(٣) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٢١) ، التهذيب (٢ / ٣٠١) ، روضة الطالبين

(٤٩٠ / ١) ، التعليقة (٢ / ١٠٩١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٨ / ب) .

~~م~~ ساقطة من (ط) .

~~م~~ ساقطة من (ط) .

(٦) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٢١) ، التهذيب (٢ / ٣٠١) ، روضة الطالبين

(٤٩٠ / ١) ، التعليقة (٢ / ١٠٩١) ، المحرر ص ٢٢٣ ، الحاوي (٢ / ٤٦٩)

، المجموع (٤ / ٢٧٩) ، الأم (١ / ٣٢٣) .

~~م~~ ساقطة من نسخة (هـ) .

~~م~~ في (د) ، (ط) : " المخلص " .

~~م~~ سقط من (د) ، (ط) .

~~م~~ ساقطة من (ط) .

~~م~~ ساقطة من (ط) .

~~م~~ ساقطة من (ط) .

مرحلتين ، حكى عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال : [له أن] ✖
 يقصر ؛ لأنه تيقن طول سفره ، وقياس ما ذكرنا في الأبق أنه لا
 يترخص ؛ لأن القصد في الابتداء [ما وجد] ✖ ، فتكون المسألة
 على قولين ^(٣) . ونظيره لو باع مال أبيه على تقدير أنه حي وبان ميتاً
 وسنذكره ، وكذلك في الحج لو كان عنده أن مرضه مما يرجى زواله
 وليس بعضب ^(٤) ، فاستتاب في الحج ، ثم تبين له أن كان ميئوس
 الزوال وأنه معضوب هل يصح حجه أم لا ؟ وسنذكره ^(٥) .

الرابع : السيد إذا سافر بعبده ، أو الزوج بامرأته ، فإن كانا
 يعلمان المقصد وقصد السفر إليه ، كان لهما الترخص ، وإن كان من
 عزم العبد أنه متى اعتق رجع ، ومن عزم المرأة متى تخلصت عن
 زوجها // رجعت ، فلا رخصة لهما ^(٦) ؛ كما في مسألة العبد الأبق .
 فأما إن كانا لا يعلمان مقصد السيد . والزوج ؛ ولكنهما قصدا بلدة
 معلومة ، فلا يترخصان أيضاً ؛ لأنه لا اختيار لهما ؛ وإنما سفرهما
 سفر غيرهما ، فإن زاد سفرهما على مرحلتين فالحكم فيه كالحكم في
 مسألة الأسير .

[السيد إذا سافر
 بعبده أو الزوج
 بامرأته]

هـ [٢٠٨ ب]

الخامس : الأجناد إذا سافروا [بسفر الملك] و [عرفوا
 المقصد // وقصدوا] السفر إليه [✖] ، فيباح لهم القصد ؛ لأنهم
 يسافرون باختيارهم لا قدرة لأحد على منعهم ، وإن لم يعلموا مقصد

[الأجناد إذا
 سافروا بسفر
 الملك]

د [٢٠٨ ب]

✖ ساقطة من (د) ، (ط) .

✖ في (هـ) : " ما وجد " ، وفي (د) ، (ط) : " واحد " .

(٣) انظر : البيان (٤٥٧ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩١ / ١) ، المجموع (٤ /

٢٨٠) ، بحر المذهب (٩٢ / ٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الحـ

ص ١٨٧ .

(٤) العضب : القطع ، والمعضوب : الضعيف ، والمعضوب في كلام العرب : المخبول
 الزمن الذي لا حراك به . لسان العرب (٢٥٢ / ٩) باب العين .

والمعضوب : المقطوع عن تجشم السفر بمرض قد أضناه أو هرم . انظر : حلية
 الفقهاء ص ١١٢ ، الزاهر ص ١١٦ .

(٥) انظر : الإبانة ج٤ الورقة (٢ / ب) .

(٦) انظر : روضة الطالبين (٤٩٠ / ١) ، المحرر ص ٢٢٤ ، المجموع (٤ / ٢٨٠) ،

(، التعليقة (١١١٠ / ٢) .

✖ في (هـ) : " إن " .

✖ في (هـ) : " وقصدوا السفر إليه " ، وفي (د) : " موضعاً معلوماً " .

✖ ساقطة من (ط) .

الملك ولا هم قصدوا موضعاً معلوماً فلا يباح القصر لهم^(١).

السادسة : إذا نوى الخروج إلى السفر وهو بعد مقيم في منزله ، لا يباح له الترخّص ، ويخالف ما لو دخل إلى بعض القرى أو البلاد ونوى الإقامة ، ففي الوقت // يصير مقيماً ؛ لأن هناك النية توافق الحالة^(٢) ؛ [فإنه نوى الإقامة وهو مقيم ، وهاهنا النية لا توافق الحالة^(٣) ؛ لأن السفر هو الضرب في الأرض والسير عليها وهو مقيم في الموضع ، فلم يكن للنية حكم^(٤) .

[إذا نوى الخروج إلى السفر وهو مقيم في منزله]

ط [١٢٣]

فروع سبعة : أحدها : إذا خرج [من] بيته ولكنه لم يفارق مواضع الاستيطان ، لا يباح له القصر ، حكى عن عطاء أنه قال : إذا دخل عليه وقت الصلاة بعد خروجه [من] منزله قبل أن يفارق بيوت القرية يباح له القصر^(٥) . ودليلنا أن المسافر إذا وصل إلى عمارة بلده ترك الترخّص ، فإذا كان الحصول في هذا الموضع يقط [الترخّص] فلأن يمنع الابتداء أولى^(٦) .

(١) انظر : روضة الطالبين (١ / ٤٩٠) ، المحرر ص ٢٢٤ ، المجموع (٤ / ٢٨٠) .

(٢) تأتي هذه المسألة تحت قاعدة [الأمور بمقاصدها] ، ذكر السيوطي [من المناهي]

القطع [، ومن صورها : نوى قطع السفر والإقامة ، فإن كان سائراً لم يؤثر ؛ لأن السير يكذبها ، وإن كان نازلاً انقطع ، وكذا لو كان في مفازة لا تصلح للإقامة على الأظهر . انظر : الأشباه والنظائر ص ٩٢ .

ساقطة من (ط) .

(٤) انظر : التعلّيق (٢ / ١٠٩٠) ، البيان (٢ / ٤٦٢) ، فتح العزيز (٢ / ٢٠٨) ، التهذيب (٢ / ٢٩٧) ، المجموع (٤ / ٢٨٧) ، الحاوي (٢ / ٤٦١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٠٦) ، بحر المذهب (٣ / ٥٤) .

(٥) في (هـ) : " عن " .

(٦) في (هـ) : " عن " .

(٧) أثر عطاء ورد في مصنف عبد الرزاق (٢ / ٥٣١) .

(٨) في (هـ) : " الرخص " .

(٩) انظر : التهذيب (٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨) ، فتح العزيز (٢ / ٢٠٩) ، روضة الط

(١ / ٤٨٣) ، بحر المذهب (٣ / ٥٤) ، البيان (٢ / ٤٦٢) ، الحاوي (٢ / ٤٦١) ، حلية العلماء (١ / ٢٤١) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٤٠٦) ، مختصر

[الشرط في إباحة

القصر] د [١٢٨ ب]

الثاني : الشرط في إباحة القصر لمن يسافر عن بلدة عليها سور أن يخرج من السور ، وإن كان على بابها نهر فيعبر النهر ، وإن كان حولها رباطات [أو] منازل متفرقة [فحتى] يفارقها ، وإن كان على طرف البلد دور قد تخلى عنها أهلها ، فإن كانت عامرة صالحة للإقامة فالشرط أن يفارقها ، وإن كانت قد خربت فحكمها حكم الصحاري ، فأما إن كان حول البلد مزارع وبساتين مضافة إلى البلد ، ذكر أصحابنا بالعراق أنه لا يشترط مفارقتها ؛ لأنها ليست مواضع السكن والاستيطان^(٣) ، وذكر القاضي الإمام حسين^(٤) - رحمه الله - أن الشرط مفارقتها ؛ // لأن العادة تردد أهل البلد إلى هذه البقاع على زيارتهم وهيئاتهم ، فيعتبر الحصول في موضع بقصد تغير الزي والهيئة عند قصد الخروج إليه حتى يحصل مخالفاً للمقيمين ، فإذا فارق هذه المواضع يباح له القصر ، قال مجاهد : إذا ابتدأ السفر بالنهار فلا يقصر حتى يدخل الليل ، وإن ابتدأ بالليل فلا يقصر حتى يدخل النهار^(٥) .
ودليلنا ما روي عن أنس أنه قال : " صليت مع رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة // أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين^(٦) " ، وروي // عن

هـ [٢٠٩ أ]

ط [١٢٣ ب]

البويطي الورقة (١٠ / ١) .

❌ في (هـ) : " أو " ، وفي (د) ، (ط) : " و " .
❌ في (هـ) : " فحتى " ، وفي (د) ، (ط) : " حتى " .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٥ - ب) ، المقنع الورقة (٦٦) ، الأم (٣١٩ / ١) ، البيان (٤٦٢ / ٢) ، مختصر البويطي (١٠ / ١) ، روضة الطالبين (٤٨٣ / ١) ، التهذيب (٢٩٨ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٠٦) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٥٠ .
جاء في فتح العزيز : " قال أصحابنا العراقيون : لا بد من مجاوزتها ؛ لأنها معدودة من البلدة ، ومجاورة البلدة لا بد منها ، ... ؛ لأن صاحب التتمة حكى عن بعض الأصحاب اشتراط مجاوزة البساتين والمزارع المضافة إلى البلدة مطلقاً .
انظر : العزيز (٢٠٩ / ٢) .

(٤) المقصود بالقاضي هو أبو محمد الحسين بن محمد بن أحمد المرورودي في التعليقة (١٠٩٠ - ١٠٩١) .

(٥) أثر مجاهد في مصنف عبد الرزاق (٥٣٢ / ٢) .

(٦) الحديث أخرجه البخاري ، انظر : فتح الباري (٥٦٩ / ٢) في تقصير الصلاة .
صحيح مسلم بشرح النووي (١٩٩ / ٥) صلاة المسافرين وقصرها . و ذو الحليفة مهل أهل المدينة بالحج .

[انتهاء القصر
بإنتهاء السفر
الذي يقطع
الترخص]

الخامس : إذا كان راجعاً من سفر ، فوصل إلى أطراف العمارة ، ترك القصر ، والحد في ذلك أن في الموضع الذي يبتدئ [الرخص] إذا كان مسافراً يقطع الرخص إذا كان راجعاً^(٢) .

[البعد عن البلد
ليس بشرط في
الرخص]

السادس : البعد عن البلد ؛ بحيث يغيب عن رأي العين ، ليس بشرط في الرخص ؛ لما روينا // من قصة علي بن ربيعة ؛ لأنه قد يسير فراسخ ولا تغيب عن العين ؛ بأن تكون البلدة في الصحراء ، وقد تكون البلدة بين الجبال فيسير لحظة بين الجبل وقد غاب عن العين ، فإذا كان ذلك يختلف لم يجز تعليق الحكم به^(٣) .

[البدوي إذا أراد
أن يسافر]

ط [١٢٤]

السابع : البدوي إذا أراد // أن يسافر عن محله^(٤) ، فلا بد وأن يفارق بيوت عشيرته ؛ لأن بيوتهم كالنور في البلد ، ويفارق كل موضع هو من مرافقهم ؛ مثل : ملقى الرماد ، ومجمع البهائم ، ومتحدث [الناس] وما جانس ذلك ، وإن كانوا في هبوط فيصعد إلى المكان العالي ، وإن كانوا على نشز^(٥) من الأرض فحتى ينزل الهبوط ، كما ذكرنا فيمن يسافر عن البلد يفارق مواضع الاستيطان^(٦) .

الله الحضر ص ١٥١ .

(X) في (هـ) : " الترخص " .

(٢) انظر : روضة الطالبين (٤٨٦ / ١) ، مختصر البويطي الورقة (٢ / ١٠) .

(٣) انظر : التعليقة (١٠٩١ / ٢) ، البيان (٤٦٣ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٢ / ٢) ،

المحرر ص ٢٢٠ .

(٤) المحلة : بالفتح ، المكان ينزله القوم . المصباح المنير (١٤٨ / ١) .

(X) في (هـ) : " متحدث " ، وفي (د) ، (ط) : " محدث " .

(٦) النشز : المتن المرتفع من الأرض . لسان العرب (١٤٣ / ١٤) ، باب النون .

(٧) انظر : الإبانة الورقة (٤٥ / ب) ، الأم (٣٢٠ / ١) ، المحرر ص ٢٢٠ ،

البيان

(٣٦٤ / ٢) ، الحاوي (٤٦٣ / ٢) ، التهذيب (٢٩٩ / ٢) ، فتح العزيز

(٢١١ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٥ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٧ / ب) ،

مختصر المزني ص ٢٩ ، مختصر البويطي (١٠ / أ) ، بحر المذهب (٥٥ / ٣)

، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق عبد الله الحضر ص ١٥٥ .

[سافر ثم عد
لحاجة]

السابعة : إذا فارق البلد وحصل في موضع [تستباح] ^(٥) الرخص ، فعاد إلى البلد لحاجة عرضت له ، ففي زمان رجوعه وخروجه ثانياً من البلد هل يترخص قبل مفارقتة البلد أم لا ؟ إن كان غريباً فيستديم الرخص ، وإن كان من أهل البلد وله فيه أهل وولد ومسكن فكلما رجع انقطعت الرخصة ، لأن الرخصة في الوطن لا تثبت ، ويفارق ما لو اجتاز على بلدة وله فيها أهل ووطن وما قصد النزول فيها ، // فإنه يستبيح الرخص على أحد القولين ، لأن البقعة كما هي وطنه [فهي] ^(٦) طريقه في سفره ، فلا يقطع الرخصة بالحصول [فيها] ^(٧) ، فأما هاهنا البقعة ليست في طريقه في سفره وهي وطنه ، فلا تثبت له الرخص فيها ^(٨) .

[هـ ٢٠٩ ب]

[الملاح إذا كان
معه أهله في
السفينة]

الثامنة : الملاح ^(٩) إذا كان معه أهله في السفينة ، فما دام مقيماً في موضع لا يترخص ، ^(١٠) فإذا سافر الأولى له أن لا يقصر الصلاة ولا يفطر ، ولو فعل جاز ^(١١) ، وقال أحمد : لا يقصر الصلاة ^(١٢) . ودليلنا ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : " إِنْ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ // وَشَطَرَ الصَّلَاةَ " ^(١٣) وهذا مسافر ، ولأن الجمال الذي ينقل أهله وولده معه يترخص ، فكذا الملاح .

[د ٦٩ ب]

(٥) في (هـ) : " استباح " .

(٦) في (د) ، (ط) : " هي " .

(٧) ساقطة من (د) ، (ط) .

[إذا خرج جماعة
من البلد ونزلوا
في موضع القوافل
]

(٤) انظر : الإبانة الورقة [٤٥ - ب] ، الأم (٣٢٠ / ١) ، البيان (٤٦٤ / ٢) ، الحاوي (٤٦٤ / ٢) ، التعليقة (١٠٩١ / ٢) ، التهذيب (٣٠٠ / ٢) ، فتح العزيز

[ط ١٢٤ ب]

(٢ / ٢١١) ، نهاية المطلب ج ٤ (٤٢٣ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٥٢ .

(٥) الملاح : بالنتقل ، السفان ؛ وهو الذي يُجري السفينة . المصباح المنير ، كتاب الم

(٢ / ٥٧٩) .

(٦) في الأشباه والنظائر ص ٢٥٧ : [قاعدة : الخروج من الخلاف مستحب] ومن فروعها الملاح الذي يسافر بأهله وأولاده .

(٧) انظر : البيان (٤٥٦ / ٢) .

(٨) انظر : المغني (١٠٥ / ٢) .

(٩) انظر : سنن النسائي كتاب الصوم (١٨٢ / ٤) . الترمذي كتاب الصوم انظر :

عارضه الأحوذ (١٨٨ / ٣) . أبو داود كتاب الصوم ، باب اختيار القطر ، انظر :

عون المعبود (٣٢ / ٧) .

التاسعة : إذا خرج جماعة من البلد ونزلوا في موضع قريباً من البلد جرت عادة القوافل بالنزول إليه ليجتمع فيه القوم ، فإن كان // قصدهم المقام في الموضع حتى يتلاحق الناس ويرتحلوا ، فليس لهم أن يقصروا ؛ لأنهم [ما] ^(١) قصدوا بخروجهم سافراً تقصر في مثله الصلاة في الوقت ؛ وإنما عزموا على السفر ، وإن لم يكن من عزمهم المقام في الموضع حتى يتلاحق الناس ؛ بل كانوا على الارتحال فيباح لهم القصر ، ويكون ذلك كبعض منازلهم ^(٢) .

[التنفل في السفر]

العاشرة : يجوز للمسافر إذا قصر الصلاة أن يتنفل ^(٣) ، وذهبت طائفة من العلماء إلى أنه لا يجوز أن يتنفل ^(٤) . ودليلنا ما روي أن رسول الله x أقام على حرب هوازن ثمانية وعشرين يوماً وكان يصلي قبل الظهر ركعتين وروي أربعاً ^(٥) ، ولأن من يترخص بالمسح لا يترك سنن الطهارة ، وكذلك من يترخص بالقصر في الصلاة لا يترك السنن .

(X) غير موجود في (د) ، (ط) .

(٢) انظر : البيان (٤٦٥ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٢ / ١) ، الإبانة مختصر البويطي الورقة (١٠ / ب) .

(٣) انظر : الأم (٣٢١ / ١) ، مختصر البويطي الورقة (١٢ / ب) ، بحر المذهب (٦٤ / ٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٤١ .

(٤) انظر : المغني (١٤١ / ٢) ، فتح الباري (٥٧٨ / ٢) .

(٥) لم أعثر على تخريج للحديث بهذا اللفظ ؛ وإنما بالفاظ متقاربة :

جاء في تلخيص الحبير (١١٤ / ٢ - ١١٥) : ثبت أن النبي x أقام عام الفتح على حرب هوازن أكثر من أربعة أيام يقصر ، وروي أنه أقام سبعة عشر ، وروي أنه أقام تسعة عشر ، وروي أنه أقام ثمانية عشر ، وروي عشرين يوماً ، قال في التهذيب : اعتمد الشافعي رواية (عشرين يوماً) لسلامتها من الاختلاف أما رواية (سبعة عشر) فرواها أبو داود عن ابن عباس ، وأما رواية (تسعة عشر) فرواها أحمد والبخاري .

وروي الشافعي سبع أو ثمان عشرة ، انظر : الأم (٣٢٣ / ١) .

الفصل الثالث : في نية القصر

وفيه خمس مسائل : إحداها : نية القصر عندنا شرط في جواز الاختصار على ركعتين ، فإن قال : أؤدي صلاة الظهر ركعتين ، أو صلاة [الظهر] قصرًا ، أو صلاة السفر ، جاز له الاختصار على ركعتين ، فأما إن أطلق النية عندنا يلزمه الإتمام ولا يجوز له الاختصار على ركعتين^(١) ، وقال المزني : له أن يقتصر على ركعتين^(٢) . ودليلنا أن الإطلاق ينصرف إلى ما هو الأصل ، ألا ترى أنه لو قال : بعثك هذه بعشرة دراهم ينصرف إلى نقد البلد ؛ لأن الغالب التعامل به ، فكذلك هاهنا وجب أن ينصرف الإطلاق إلى الأصل ، والأصل في الظهر أنه أربع ركعات ، // ويخالف ما لو نوى القصر ، لأنه قيد اللفظ // فصار نظيره ؛ كأنه قال : بعثك بعشرة من نقد كذا يُعتد به .

[لو شرع في صلاة الظهر ولم يعلم أن للمسافر أن يصلي ركعتين]

هـ [٢١٠]

فرع : لو أن رجلاً شرع في صلاة الظهر مطلقاً ولم يعلم أن للمسافر أن يصلي ركعتين ، فسلم عن ركعتين ، إن تعمّد السلام تبطل صلاته ، وإن كان ساهياً // يعود ويبنى على صلاته إن لم يطل الزمان ؛ لأن الاختصار على الركعتين لا يجوز من غير قصد النية ولم يوجد منه القصد^(٣) .

[المسافر إذا نوى الإتمام]

الثانية : المسافر إذا نوى الإتمام يلزمه الإتمام عندنا ولا يجوز له

(١) في (هـ) : " الهجر " ، وفي (د) ، (ط) : " العصر " ، ولعل الصواب ما جاء في " هـ " .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، المقنع الورقة (٦٨) ، الأم (٣١٦ / ١) ، التعليقة (١١٠٢ / ٢) ، التنبيه ص ٥٥ ، الوسيط (٢٥٤ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٦ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ (١٨ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضرم ، ص ٢٠١ .

(٣) انظر : مختصر المزني ص ٢٩ .

(٤) انظر : الأم (٣١٧ / ١) ، روضة الطالبين (٤٩٧ / ١) ، فتح العزيز (٢٣٥ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ (٤١٨ / ب) .

أن يقتصر على ركعتين^(١) ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يلزمه الإتمام : أما أبو حنيفة - رحمه الله - فبنى على أصله [أن القصر] عزيمة [إتمامه فكذا ها هنا^(٢)] ، ودليلنا أنا أجمعنا على أن من شرع في الصلاة في أول الوقت يلزمه [~~ال~~] ، وأما [باقي المخالفين] ففاسوا على المسافر إذا شرع في الصوم لا يلزمه [المضي فيه] ، ولا يباح له قطع الصلاة وإن كان مخيراً في الابتداء بين الشروع والتأخير ، فكذا ها هنا إذا نوى الإتمام وجب أن يلزمه وإن كان مخيراً في الابتداء ، والقياس على الصوم لا يصح ، لأن تأثير السفر في الصوم ليس بالإسقاط ؛ ولكنه التأخير إلى وقت آخر [يخف] الأمر فيه ، فلم يمنعه منه بسبب التلبس به ، فأما تأثيره في الصلاة بالإسقاط ؛ لأنه يمقط ركعتين لا إلى بدل فقلنا بعد ما التزمه : ليس له تركه^(٣) .

فرعان : أحدهما لو نوى الإتمام ثم أفسد الصلاة ، يلزمه القضاء تاماً ولا يجوز له القصر ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه التزم العبادة على صفة

وهو قادر على إعلتها بعد فسادها على ما التزم فيلزمه^(٤) ؛ كما لو أحرم بالحج من بعض البلاد وأفسد الحج ، يلزمه في القضاء أن يحرم من ذلك الموضع .

الثاني : إذا نوى الإتمام ، ثم تبين أنه كان محدثاً ، لا يلزمه الإتمام ؛ لأن صلاته [لا] ~~()~~ // تتعقد ، فلم // يصبر به ملتزماً

[إذا نوى الإتمام
ثم تبين له أنه
كان محدثاً]

(١) لأنه يلزمه ما التزمه ، انظر : المقنع الورقة (٦٨) ، الأم (٣١٦ / ١) ، الحلوي (٤٧٢ / ٢) ، التهذيب (٣٠٧ / ٢) ، فتح العزيز (٢٣٣ / ٢) ، روضة الط

د [٧٠ ب]
ط [١٢٥ ب]

(٤٩٧ / ١) ، الوسيط (٢٥٤ / ٢) ، البيان (٤٦٦ / ٢) ، اللباب ص ٣٧ .

(٢) في (هـ) : " أن القصر " ، وفي (د) ، (هـ) : " أن يقتصر " .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٤٦٣ / ١) ، (٤٦٤) .

(٤) سقط من (هـ) .

(٥) في نسخة (ط) : " في المخالف " .

(٦) في (هـ) : " إتمامه " .

(٧) في (د) ، (ط) : " فخف " .

(٨) انظر : المجموع (٢٨٥ / ٤) .

(٩) انظر : المقنع الورقة (٦٨) ، التهذيب (٣٠٧ / ٢) ، التعليقة (١١٠٧ / ٢) ؛

مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر

ص ٢٠٣ .

(١٠) في (هـ) : " لم " .

[نوى القصر ثم
لزم الإتمام]

للإتمام . وعلى هذا لو كان لا يجد الماء ولا التراب ، فشرع في الصلاة بنية الإتمام ، ثم قدر على الطهارة ، لا يلزمه الإتمام ؛ لأن ما شـرـع فـيـه لـيـس بحـقـيـقـة الصلاة ، فلم يصـر به ملتزماً للإتمام^(١) .

الثالثة : المسافر إذا نوى القصر ثم أراد أن يتم الصلاة فله ذلك^(٢) ، قال مالك : لا يجوز له الإتمام ؛ لأن الزيادة لا يشتمل عليها بنية^(٣) . ودليلنا [أنه] نوى أداء صلاة الوقت ، والزيادة ليس تتضمن تغيير هذه النية ؛ بل تتضمن ترك [شرطه] ؛ وهو الاختصار على ركعتين فلم يمنع [منه] .

[الشك في نية القصر]

الرابعة : لو شك هل نوى القصر أم لا فيلزمه الإتمام ؛ لأن أصل الفرض أربع ركعات ، والاختصار على ركعتين رخصة ، فإذا شككنا في [نيته] يعود إلى الأصل^(٤) .

فرع : [إذا] شك في نية القصر ثم تذكر في الحال يلزمه الإتمام ؛ لأن فعله في زمان الشك احتسب عن الإتمام ، ومن احتسب جزءاً من صلاته [من] الإتمام لزمه الإتمام ؛ كما لو اقتدى بمقـيـم فـي صلاته^(٥) .

[إذا نوى القصر فصلي ركعتين ثم قام]

(١) انظر : التعليقة (١١٠٧ / ٢) ، التهذيب (٣٠٧ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٠٦ .

(٢) انظر : الحاوي (٤٧٢ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٧ / ١) ، فتح العزيز (٢٣٥ / ٢) ، التهذيب (٣٠٨ / ٢) ، اللباب ص ٣٧ .

(٣) انظر : المعونة (٢٦٧ / ١) ، الكافي (٦٧ / ١) .

(٤) في (د) ، (ط) : " أن " .

(٥) في (هـ) : " شرط " ، وفي (د) ، (ط) : " شرطه " .

ساقطة من (د) .

في (هـ) " سببه " .

(٨) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة (٢ / ٢)

(١١٠٢) ، الوسيط (٢٥٤ / ٢) ، ، البيان (٤٤٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٣٣ / ٢)

، روضة الطالبين (٤٩٧ / ١) ، التنبيه ص ٥٥ ، نهاية المطلب ج ٢ (٤١٨ / ١)

، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٠٨ .

في (هـ) : " لو " .

في (هـ) : " عن " .

في (د) ، (ط) : " جزء من " .

(١٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ب) ، التهذيب (٣٠٧ / ٢) ، الوسيط (٢٥٤ / ٢)

، روضة الطالبين (٤٩٧ / ١) ، فتح العزيز (٢٣٣ / ٢) وجاء فيه : لو شك

الخامسة : إذا نوى القصر فصلى ركعتين وقعد للتشهد ثم قام ،
 إن قصد أن يتمها أربعاً جاز ، وإن قام ساهياً عاد إلى قعوده ؛ كما
 لو قام في الصباح إلى الثالثة ساهياً ، وإن تعمّد القيام ، لا بقصد
 الإتمام تبطل صلاته ؛ كما لو قام إلى الركعة الخامسة عامداً ، //حتى
 قال أصحابنا : لو نوى القصر ثم صلى أربعاً ساهياً ، فلما قعد للتشهد
 نوى الإتمام ،
 لا يحتسب له ما فعله ؛ لكن عليه أن يقوم فيصلي ركعتين غيرهما ؛
 لأنه ساه في فعلهما ، فالسهو لا يحتسب به عن الفرض^(١) .

في أنه هل نوى القصر أم لالزمه الإتمام ، وإن تذكر في الحال أنه نوى القصر نص
 عليه في الأم ، بخلاف ما لو شك في أصل النية ثم تذكر على القرب حيث تصح
 صلاته ولا يكفون ذلك

قائلاً .

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ب) ، ، (٤٧ - أ) ، التعليقة (١١٠٧ / ٢) ،
 التهم
 (٣٠٨ ، ٣٠٧ / ٢) ، فتح العزيز (٢٣٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٧ / ١) ،
 الوسيط (٢٥٤ / ٢) .

ط [١٢٦]

الفصل الرابع في صلاة المسافر بالجماعة //

[اقتداء المسافر
بالمقيم]

وفيه خمس مسائل : إحداها : إذا اقتدى المسافر بمقيم يلزمه الإتمام عندنا^(١) وعند عامة العلماء^(٢) ، قال إسحاق بن راهويه^(٣) : لا يلزمه الإتمام^(٤) ، لنا ما روي عن ابن عمر أنه قال في المسافر إذا دخل في صلاة المقيم يصلي بصلاته ،^(٥) // وروي أن رجلاً قال لابن عباس - رضي الله عنه - : ما بال المسافر يصلي ركعتين في حال الانفراد وأربعاً إذا اقتدى بمقيم ؟ قال : تلك السنة^(٦) .

د [١٧١]

فروع ثلاثة : أحدها : إذا اقتدى بمقيم في آخر صلاته وقد بقي ما دون ركعة ، يلزمه الإتمام عندنا^(٧) ، وقال مالك : لا يلزمه الإتمام
م
يدرك ركعة^(٨) ، وقاس على الجمعة لا يصير مدركاً لها إلا بإدراك ركعة ، وأصحابنا فرقوا بأن هناك تأثير الإدراك في الإسقاط ورد الفرض من أربع إلى ركعتين ، فاعتبرنا أن يكون للمدرك حكم ، وأما هاهنا تأثير الإدراك في إلزام الزيادة ، فاعتبرنا بالقليل منه احتياط
للعادة .

[إذا اقتدى بمقيم
آخر صلاته وقد
بقي ما دون ركعة]

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ١) ، الأم (٣١٦ / ١) ، البيان (٤٦٧ / ٢) ، التعليقة (١١٠٧ / ٢) ، الباب ص ٣٧ ، فتح العزيز (٢٢٨ / ٢) ، التهذيب (٢ / ٢٠٨) ، روضة الطالبين (٤٩٤ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق عبد الله الحضر ص ٢٠٨ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٤٦٦ / ١) ، شرح الوقاية (٢٧٩ / ١) ، المدونة (٢٠٨ / ١) ، المغني (١٢٩ / ٢) .

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ، أبو يعقوب ، المعروف بابن راهويه ، ولد بنيسابور عام ١٦٦ هـ وتوفي بها عام ٢٤٣ هـ ، أحد كبار الحفاظ ، له تصانيف ، منها : المسند مخطوط ، طاف البلاد لجمع الحديث ، وممن أخذ عنه الإمام أحمد ، والبخاري ، ومسلم وغيرهم ، قال عنه الخطيب البغدادي : اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع .

والزهدي . انظر : طبقات الحنابلة (١٠٢ / ١) ، الأعلام (٢٩٢ / ١) .

(٤) انظر : المغني (١٢٩ / ٢) .

(٥) انظر : مصنف عبد الرزاق (٥٤٢ / ٢) .

(٦) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٩٧ / ٥) .

(٧) انظر : التعليقة (١١٠٨ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٤ / ١) ، الحاوي (٤٧٧ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٠٨ .

(٨) انظر : المدونة (٢٠٨ / ١) ، النخبة (٣٦٧ / ٢) .

[اقتدى بإمام مقيم
ثم أفسد الصلاة]

الثاني : إذا اقتدى بإمام مقيم ثم أفسد الصلاة ، يلزمه الإتمام ولا يجوز له القصر بعد ذلك^(١) ، وقال أبو حنيفة : لا يلزمه^(٢) ؛ لأن لزوم الزيادة عنده بسبب الاقتداء . ودليلنا [أنه التزم]^(٣) الأربع باقتدائه ، فلا يسقط الفرض عنه بما دونه . وعلى هذا لو أفسد الإمام صلاته فعلى المأموم أن يتم ، لأنه صار ملتزماً له بنفس الاقتداء .

[اقتدى بمقيم ثم
تبين له إن الإمام
كان محدثاً أو جنباً]

الثالث : إذا اقتدى بمقيم ، ثم تبين له أن الإمام كان جنباً أو محدثاً ، فإن قلنا إن صلاته خلف الجنب صلاة أفراد لا يلزمه الإتمام^(٤) ، وإن قلنا صلاة جماعة فيلزمه الإتمام^(٥) ، وصورة المسألة فيما إذا اقتدى به ونوى القصر ، فأما إذا لم ينو القصر يلزمه الإتمام بكل حال //

[اقتدى بإمام
مسافر]
ط [١٢٦]

الثانية : إذا اقتدى بإمام مسافر فإن نوى الإتمام يلزمه الإتمام بنيته قصر الإمام أو أتم ، وإن نوى القصر يُراعى صلاة إمامه ، فإن قصر الإمام قصر معه ، وإن أتم [الإمام]^(٦) [تابعه في الإتمام]^(٧)

[علق نيته بنية
إمامه]

فروع خمسة : أحدها لو علق النية بنية إمامه فقال : نويت ما نواه إمامي من القصر والإتمام ، ففيه وجهان : أحدهما : لا بد من نية القصر ، وإذا علق // النية يلزمه الإتمام ؛ لأن النية لا يجوز أن تقع موقوفة في باب الصلاة ؛ كما لو كان عليه إحدى صلاتي ظهر أو

د [٧١]

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ١) ، البيان (٤٦٨ / ٢) ، التهذيب (٣٠٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٣٠ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٥ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ .

هـ [٢١١]

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٤٦٧ / ١) .
(٣) في (د) : " أن التزم " .
(٤) انظر : التلخيص ص ١٧٣ ، فتح العزيز (٢٣٠ / ٢) .
(٥) انظر : التعليقة (١١٠٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٣١ / ٢) ، التهذيب (٣٠٨ / ٢) ، البيان (٤٦٨ / ٢) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق :
عبد الله الحضر ص ٢٢٤ .

(٦) ساقطة من (د) ، (ط) .
(٧) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ١) ، الأم (٣١٦ / ١) ، البيان (٤٦٩ / ٢) ، التهذيب (٣٠٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٢٩ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٤ / ١) - (٤٩٥) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤١٨ / ب) ، وفي (هـ) : " أتم المأموم متابعة له " .

(٨) في (هـ) : " أتم المأموم متابعة له " .

عصر ، فنوى التي عليه لا يصح ، إلا أن هناك لا تتعقد ؛ لأن أحد [الفريضتين مخالفة للآخرى] ، وهاهنا // كلاهما فرض الوقت والقصر رخصة ، ومن أصحابنا من قال : تجزيه^(٢) ؛ لأن صلاته لا تقع على حسب نيته إذا نوى القصر ، وإنما تقع على حسب صلاة الإمام ، ولا طريق له إلى الوقوف على نيته حقيقة ، فجوزنا أن يعلق نيته بنيته^(٣) .

[اقتدى بمسافر
فلحنت]

الثاني : إذا اقتدى بمسافر فأحدث ، إن أخبر المأمومين بما نواه قبلوا خبره في القصر والإتمام ، وإن لم يخبرهم بنيته ظاهر ما قاله الشافعي رحمه الله - أن عليه الإتمام ؛ لأن من الجائز أنه قد نوى الإتمام فلا يسقط الفرض إلا بيقين^(٤) ، وقال ابن سريج^(٥) : لا يلزمه الإتمام ؛ لأن الظاهر أنه قصد القصر من حيث إن القصر عزيمة عند قوم ، وهو أفضل عند الباقيين ، فلا [تترك الفضيلة] .

[إذا أحدث الإمام
واستخلف]

الثالث : لو أن الإمام أحدث فاستخلف خليفة ، إن كان الخليفة مسافراً فإن قصر الخليفة [يقصر] ، وإن أتم فعله الإتمام ، وإن استخلف مقيماً فعلى من تابعه من المسافرين الإتمام ؛ وأما الإمام إذا

❖ في (د) ، (ط) : " الفرضين مخالف للآخر " .

(٢) ذكر السيوطي تحت قاعدة (الأمور بمقاصدها) صوراً صحت فيها النية مع تردد أو تعليق ؛ ومنها : لو كان في الصلاة وشك في قصر إمامه فقال : إن قصر قصرت ، وإن أتم أتممت ، فإن قصر قصر . الأشباه والنظائر ص ١٠١ .

(٣) انظر : التعليقة (١١٠٥ / ٢) ، البيان (٤٦٨ / ٢) ، التهذيب (٣٠٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٢٩ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٩٥ / ١) .

ط [١٢٧ - ١]

(٤) انظر : الأم (٣١٦ / ١) ، البيان (٤٦٨ / ٢) ، الحاوي (٤٧٩ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٩٥ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ، تحقيق عبد الله الحضر ص ٢٢٦ .

(٥) أحمد بن عمر بن سريج ، أبو العباس ، القاضي بشيراز صنف نحو ٤٠٠ مصنف ؛ منها : الرد على ابن داود في القياس ، الخصال ، كان أحد أئمة الشافعية ، ويلقب بالباز الأشهب ، أخذ الفقه عن أبي قاسم الأنماطي ، توفي سنة ٣٠٦ هـ وهو سيد طبقته بإطباق الفقهاء .

انظر : البداية والنهاية (١٥٣ / ١١) ، طبقات الشافعية الكبرى (٢٨ - ٢١ / ٣)

❖ في (د) ، (ط) : " ينزل القضاء به " .

❖ في (هـ) : " قصر " .

جدد الطهارة وعاد ، إن اقتدى بخليفته فعليه الإتمام ، سواء بنى على صلاته الماضية ، على قولنا : إن من سبقه الحدث يبني أو يستأنف الصلاة ، فإذا لم يَقْد بالخليفة ؛ // بل أراد أن يصلي منفرداً وهو الذي [نصره] ~~المزني~~ في المختصر ، إنه يجوز له القصر ؛ لأن وجوب الإتمام بالإقامة ، أو بنية الإتمام ، أو بالاقتداء بمقيم ، وما وجده في حق

شيء من هذه الأشياء الثلاثة ، وحكي عن ابن سريج أنه قال : [يلزمه] ~~الإتمام~~ ، وهو ظاهر ما نقله المزني في المختصر عن الشافعي - رحمه الله - . ووجهه أن الخليفة التزم المضي على صلاة إمامه ، بدليل أنه يراعي نظم صلاته ، وإذا كان الإمام الثاني يبني على صلاة

د [١٧٢]

شرع // فيها ويمضي على حكمها أو جنباً عليه أيضاً أن يتم صلاته على الوجه الذي انتهى إليه ما التزمه بالتكبير (٣) .

[القيام إلى الركعة
الثالثة في حالة
القصر]

الرابع : لو قام الإمام المسافر إلى الركعة الثالثة ، إن علم المأموم [بأنه] ~~سأه~~ ؛ بأن كان حنفي المذهب يعتقد أن الإتمام غير جائز ، فالمأموم لا يتابعه ، ولكن إما أن ينفرد عنه ، أو ينتظره ، فأما إذا لم يعلمه ساهياً فإنه يتابعه ويحمل الأمر على أنه قد نوى الإتمام ، وصار كما لو سجد في خلال قيامه يتابعه ، ويحمل الأمر على أنه قرأ آية سجدة ، فلو أن الإمام بعد فراغه من الثالثة قعد للتشهد فقد بان له أن الإمام سها فلا يتابعه ؛ ولكن يقوم [ويصلي] ~~ركعة~~ رابعة ؛ لأنه صلى ركعة يُقصد [بها] ~~الإتمام~~ واحتسب له بجهله فلزمه الإتمام (٧) .

~~في (د) ، (ط) : " نصه " .~~

~~في (هـ) : " عليه " .~~

(٣) انظر : البيان (٢ / ٤٦٨) ، الحاوي (٢ / ٤٧٩) ، فتح العزيز (٢ / ٢٣١) ، روضة الطالبين (١ / ٤٩٥) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الح

ضرم

ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

~~في (د) ، (ط) : " أنه " .~~

~~في (هـ) : " فيصل " .~~

~~ساقطة من (هـ) .~~

(٧) انظر : المحرر ص ٢٢٧ ، البيان (٢ / ٤٦٩) ، الحاوي (٢ / ٤٨١) ، التهذيب (٢ / ٣٠٨) ، فتح العزيز (٢ / ٢٣٤) ، المجموع (٤ / ٢٩٣) ، روضة